وثيقة كشف قبة قلاوون المؤرخة سنة 1167هـ/ 1754م :

دراسة آثارية معمارية

محمد عبد الستار عثمان*

تعتبر الوثائق بكافة أنواعها من أهم المصادر لدراسة العمارة الإسلامية، ومن أهم نوعيات الوثائق التي تفيد في هذا المجال وثائق الوقف ووثائق الاستبدال ووثائق البيع والشراء المرتبطة بالمنشآت المعمارية المختلفة. وتعتبر وثائق الكشف من أهم نوعيات الوثائق التي تفيد في تتبع أحوال المنشآت الموقوفة وغيرها حيث تعكس البعد الإداري والفني المرتبط بالحفاظ على هذه المنشآت وصيانتها وترميمها وإعادة بناء بعض عناصرها أو حتى تعديلها وتغييرها لسبب أو لآخر.

وإذا كانت وثائق وقف المنشآت الدينية والجنائزية توثق للهيئة المعمارية الأصلية للمبنى الموقوف، فإن هذه الوثائق تمثل المصدر الأصلي الذي تلتزم به وثائق الكشف بصورها المختلفة وفي مراحلها المتتابعة وابتداء من إصدار أو رفع تقرير أو "إنهاء" أو "قصة" من ناظر الوقف لقاضي القضاة طالباً الكشف عن الوقف الذي يتولى نظارته طلباً لإصلاح عمارته أو ترميمه أو إعادة لبناء بعض عناصره المتهدمة. واستمراراً مع موافقة قاضي القضاة على الكشف على هذا المبنى والإذن بترميمه وإصلاحه وانتهاء بمراجعة وإقرار ما وجه به إذن قاضي القضاة من إصلاح وترميم وما يتصل بذلك من التأكيد على جودة الإصلاح وضبط مصارفه.

وتتضمن وثائق الكشف – في ضوء ما سبق ذكره– معلومات مهمة عن الأثر الأصلي، وحالته وتفاصيله المعمارية ووظائفه كما توثق لما تم من إصلاحات وترميمات في المراحل التالية وحتى نهاية العصر العثماني.

ووثيقة الكشف – موضوع الدراسة – تم العثور عليها في سجلات محكمة الباب العالي ولها أهميتها بالنسبة للدراسات الأثرية المعمارية لقبة قلاوون[1]. وهي في غاية الأهمية لدراسة قبة قلاوون، حيث أنها توثق لحالة القبة الأصلية التي انشئت في العصر المملوكي، كما أنها توثق لما آل إليه حال

* **أستاذ متفرغ بقسم الآثار الإسلامية– كلية الآثار– جامعة سوهاج (مصر).**

[1] محكمة الباب العالي ، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***. أشكر الباحث السيد/ أحمد عبد الغني على ما قدمه من معاونة في الحصول علي صورة لهذه الوثيقة.

القبة في سنة 1167هـ / 1754م تحديداً بعد سقوطها في الحادي عشر من المحرم من هذا العام، وتتضمن طلب ناظر الوقف في ذلك الحين من قاضي القضاة الإذن بإعادة بنائها وإصلاح ما سببه سقوطها من تدمير لتركيبة قبر قلاوون ومقصورته وفي إطار ذلك يمكن أن نُفصّل أهمية هذه الوثيقة فيما يلي:

1. أنها تختص بالقبة وتتضمن معلومات مهمة عن القبة الأصلية، وتاريخ سقوطها، والآثار التي نجمت عن ذلك كتعرض المقصورة والتركيبة للتهشم.

2. تتضمن الوثيقة إشارة واضحة إلى إذن قاضي القضاة بإصلاح القبة والمقصورة والتركيبة.

3. في ضوء ما ورد من المعلومات التي سبقت الإشارة إليها يمكن تتبع ما حدث بالقبة من إصلاحات في إطار الاستعانة بالمصادر التاريخية المعاصرة أو بما ورد في بعض المصادر من صور وترجع احداها إلى سنة 1883م تؤكد إتمام إصلاح القبة وتوثق لإصلاحات عبد الرحمن كتخدا بها بعد ذلك، كما أنها توثق للحالة التي كانت عليها القبة قبل إصلاحات لجنة حفظ الآثار العربية سنة 1903م، والتي تضمنت إنشاء قبة خرسانية ما زالت باقية حتى الآن.

4. تصحح هذه الوثيقة ما ورد في دراسات سابقة بشأن تاريخ الإصلاحات بقبة قلاوون في العصر العثماني وتبين مراحل الإصلاح في هذا العصر بصفة عامة وإصلاحات عبد الرحمن كتخدا على وجه خاص.

5. يستخدم الموثق مصطلحات معمارية مهمة ويصف القبة وصفاً وثائقياً خاصاً مرتبطاً بأسلوب إنشائها وهيئته، وهو وصف أدق من الوصف المعماري للقبة الذي ورد في الدراسات الآثارية المعاصرة. ومن ثم فإن المادة العلمية الخاصة بمنهجية الوصف ومصطلحاته في هذه الوثيقة تَبْرُز أهميتها في هذا الإطار.

6. تبرز الوثيقة المنهجية المتبعة في إصلاح المباني المعمارية الموقوفة في العصر العثماني سواء في بعدها الإداري العام أو في بعدها التقني الخاص. ومن ثم فإنها تعد مصدراً مهماً لدراسة موضوع مهم لم ينل اهتمام الباحثين وهو موضوع 'إدارة العمارة في العصر العثماني' في إطار الوثيقة الزمني وإدارة العمارة الإسلامية في الإطارين الزمني والجغرافي العام.

7. تتضمن هذه الوثيقة أسماء قضاة ومسئولين عن الوقف القلاووني ومهندسين وغير ذلك من أرباب الوظائف المتعلقة بإدارة العمارة بجوانبها المختلفة وهو ما يضيف إلى ما هو معروف في دراسات سابقة.

وتنظم هذه الجوانب التي سبقت الإشارة إليها والتي تبرز أهمية هذه الوثيقة هيكل خطة دراستها التي تشمل كل هذه الجوانب إضافة إلى ما يلزمه ذلك من إشارة إلى الدراسات السابقة التي تعني هذه

الدراسة بتصحيح وتدقيق ما ورد فيها في ضوء ما ورد من معلومات جديدة في هذه الوثيقة سواء كان ذلك في إطار البعد التاريخي أو الجانب الوصفي المعماري كما أن هذه الدراسة تعرج أحياناً إلى البعد التحليلي الذي يشير إلى بعض جوانب التميز في تصميم هذه القبة وبخاصة من الناحية الإنشائية وهذا التعريج مرتبط أيضاً بما ورد في الوثيقة من وصف معماري أدق مما ورد في الدراسات السابقة فيما يخص هذا الجانب الإنشائي والغرض من هذا الأمر هو التوجيه إلى أهمية دراسة هذه القبة في إطار البعد الإنشائي بكل أبعاده في إطار الاعتماد على الحقائق الجديدة التي تثبتها دراسة هذه الوثيقة ونشرها كمصدر اكتشف حديثاً ولم ترد الإشارة اليه في أي دراسة سابقة وكذلك صورة القبة قبل إصلاح لجنة الآثار العربية لها.

نص الوثيقة (لوحة1)

تنشر هذه الدراسة لأول مرة نص هذه الوثيقة المكتشفة وهذه الوثيقة محفوظة في دار الوثائق القومية بسجلات محكمة الباب العالي – وتحديدًا السجل رقم 254 – وثيقة رقم 1355 ص 803، وتتكون من ثمانية وعشرين سطرًا ومؤرخة بسنة 1167هـ/ 1776م.

1- بعد الإذن الكريم من حضرة مولانا شيخ الإسلام بالكشف وكتابة ما يأتي ذكره فيه من المرتب ذلك على الإنهاء الصادر في يوم تاريخه من فخر الأغوات المعظمين وفخر السلاطين.

2- والملوك مولانا محمد أغا دار السعادة العظمى وبيت مال الأغوات بمصر حالا والناظر الشرعي يومئذ على وقف البيمارستان المنصوري الكائن بمصر المحروسة على يسرة السالك طالبا لمسجد.

3- المرحوم السلطان محمد الناصري بن المغفور له السلطان قلاوون الواقف الآتي ذكره فيه وأنه بداخل مارستان الواقف المذكور مدفنه التي على يمنة.

4- الداخل من الباب المذكور تجاه المسجد المذكور طالباً للمرضى وغيرهم وأن بالمدفن المذكور أعمدة من رخام قائمين على أصولهم معقود عليهم بوايك من الطوب.

5- الآجر ومعقود عليهم قبة كبيرة من الخشب النقي معشقة في بعضها بعضا بالمسامير الحديد الكبار ومسبوك على القبة الخشب بالألواح الرصاص ومسمرة بالمسامير.

6- الحديد النافذين في الرصاص والخشب وأنها مبنية ومعشقة بالخشب مسبوك عليها بالرصاص

من حين إنشاء الواقف المذكور من أيام مديدة وما بين سنين عديدة.

7- وأنه حصل بالقبة خلل كبير بأمر الله تعالى ووقعت على حين غفلة نهارا فتهدمت تركيبة قبر الواقف المذكور والدرابزين الخشب الداير على قبر الواقف المشار.

8- إليه أعلاه وتكسرت الرمامين الرخام وصار لا ينتفع بها والخشب الدرابزين المذكور أعلاه والمأمول إذنكم الكريم بالكشف على ذلك والإذن لمولانا محمد أغا الناظر المشار.

9- إليه أعلاه بعمارته وإعادته للقبة المذكورة كما كانت وإعادة الدرابزين الخشب وتجديد التركيبة الرخام على القبر المرقوم كما كانوا أولا إجابة لذلك ووجه معه للكشف.

10- على البيمارستان والوقف التي به القبة أشهد كاتب الأحرف ورفيق وفخر أمثاله الشهابي أحمد الجوخدار بخدمة مولانا شيخ الإسلام والمكرم محمد الدجوي المتصرف بهذه المحكمة.

11- وامتثلوا وتوجهوا صحبة تابع الأمير محمد أغا الناظر الناهي المشار إليه بالمارستان المرقوم والمدفن المذكورين أعلاه وحضر بحضورهم كل من فخر الأغوات المعظمين الأمير.

12- أحمد أغا باش جاويش أغوات دار السعادة العظمى بمصر وفخر الأماجد المعظمين الأمير احمد أفندي تابع نوبة جاويشان وكاتب كبير الروس(؟) على الوقف المرقوم.

13- والأمير كاتب محمد بيت مال الأغوات المذكورين والأمير على كتخدا الواقف(؟)والشاد على الوقف المذكور والشيخ الإمام عدة الأفهام نور الدين على الشهير بجبريل حكيم باشي مصر.

14- المحروسة وبالوقف المرقوم والشيخ محمد الهواري جراح باشي بالوقف والشيخ إبراهيم بن الشيخ أحمد الأبواني والحاج محمود وكل من مباشرين الوقف هما الشيخ الإمام العمدة.

15- الهمام زين الدين مصطفي بن الشيخ يحي الشنواني وفخر أرباب الكمال عمدة أصحاب الأرقام الهمام الحاج مصطفى بن فرحات وهما مباشرين الوقف المرقوم والسيد إبراهيم.

16- والسيد حسين والمحترم محفوظ بن الشيخ إلياس والجمع الكثير والجم الغفير من المسلمين ومن سكان المحلة وغيرهم من أهل الخبرة الحاج سليمان بليحة شيخ.

17- طائفة المهندسين بمصر المحروسة ورفيقه الحاج على بن المرحوم علي ومهندسين الوقف هما الحاج يوسف والحاج أحمد المهندسان بالوقف المذكور وحضر بحضورهم الأمير محمد

18- أغا الناهي المرقوم أعلاه وكشف على المدفن والقبة وقبر الواقف المذكور فوجدت القبة المذكورة أعلاه مطروحة على الأرض وقبر الواقف مطبق ووجدت تركيبة القبر المذكور.

19- من الرخام مكسرة وبها درابزين من الخشب معشق في بعضه بعضاً مكسر ووجدت القبة المذكور مطروحة على الأرض تشتمل على أخشاب ومسامير حديد ورصاص.

20- بعضه مكسر وبعضه صالح للوضع واستفسر من أهل المحلة المذكورين أعلاه فذكروا على طريق الشهادة أن القبة المذكورة كانت قائمة على عروشها ولم يظهر بها خلل.

21- أصغر ولا خلل أكبر فتداركها قبل تهدمها وأنها وقعت نهاراً وليلاً على حين غفلة يعلمون ذلك ويشهدون به واستفسر من أهل الخبرة عن كيفية وضع القبة المذكورة وإعادتها.

22- كما كانت فأخبروه على طريق الشهادة أن يصبح وضع القبة المذكورة ووضعها على حالتها حكم ما كانت عليه أولا يحضر بها رصاص وأخشاب ومسمار زيادة.

23- على قديمها وتعاد كما كانت أولا كشفا واخبارا وشهادة شرعيين ثم عادوا المعنيون المذكورون وعرضوا ذلك مفصلاً على حضرة مولانا شيخ الإسلام المشار إليه.

24-أعلاه عرضا كافياً وتأهل في ذلك تأهلاً شافياً وكما أن أحاط علمه الكريم بذلك وثبت ذلك بالوجه الشرعي أذن للأمير محمد أغا الناظر المذكور أعلاه بإعادة القبة.

25- وتركيبة القبر المنصورة الخشب الدرابزين وإعادة ذلك على حكمه السابق كما كانت من حال الوقف المذكور ومن زاد شيء في عمارتها وإعادتها يصرف من ماله.

26- وصلب حاله ويستقطعه بين ريع الوقف المرقوم إذناً شرعياً مقبولاً بالطريق الشرعي واشهد على نفسه الشريفة بذلك وبه شهد وحرر في حادي عشر محرم سنة وسبع وستين ومائة وألف.

الدراسة الآثارية للوثيقة

أولاً: الشكل الأصلي لقبة قلاوون

تتضمن الوثيقة معلومات مهمة عن الشكل الأصلي لبدن القبة، وما حدث من إصلاحات للمقصورة والتركيبة التي تعلو القبر اللتان تعرضتا للهدم والكسر بسبب سقوط القبة الأصلية ، وكذلك الإذن بإعادة بناء القبة وفق الشكل الأصلي الذي كانت عليه.

والشكل الأصلي للقبة لم ترد أي إشارة إليه في المصادر السابقة المعروفة التي ذكرت هذه القبة والمعروفة لدى من عرض لها من الباحثين في دراسات سابقة.

وفي إطار غياب المعرفة بالشكل الأصلي للقبة انتهت لجنة حفظ الآثار العربية إلى إعادة بناء القبة بالخرسانة[2] المعشقة بطريقة 'هينيبك' لتخفيف بناء القبة وهو أسلوب اتبعته لجنة حفظ الآثار العربية لتحقيق هذا الغرض ولقلة تكاليفه[3]. وكان إنشاء هذه القبة بمعرفة هرتس Herz سنة 1903م على نمط قبة الأشرف خليل بن قلاوون[4].

ذكرت الوثيقة –موضوع البحث– تفاصيل مهمة عن قبة قلاوون الأصلية يمكن إيجازها فيما يلي:

1- أن القبة الأصلية كانت من الخشب النقي.

2- أن القبة الأصلية كانت مكسوة من الخارج بالرصاص.

3- أن هذه القبة نفذت بطريقة معينة وصفتها الوثيقة وصفاً دقيقاً فذكرت أنها "*من الخشب النقي معشقة في بعضها بعضاً بالمسامير الحديد الكبار ومسبوك على القبة بالألواح الرصاص، ومسمرة المسامير الحديد النافذين في الرصاص والخشب وأنها مبنية ومعشقة بالخشب ومسبوك عليها بالرصاص من حين إنشاء الواقف المذكور* (قلاوون) *من أيام مديدة وما بين سنين عديدة*"[5].

وفي موضع أخر ذكر الموثق العناصر المعمارية الأصلية الحاملة للقبة فذكر أن بالمدفن المذكور: "*أعمدة من الرخام قائمين على أصولهم معقود عليهم بوائك من الطوب/ ومعقود عليهم قبة كبيرة من الخشب النقي*"[6].

---

[2] Creswell, ***The Muslim Architecture***, p.193

[3] عبد المقصود ، ***دراسة أساليب ترميم وحفظ الآثار***، 192.

[4] Creswell, ***The Muslim Architecture***, p.193.

[5] محكمة الباب العالي ، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر 5-6.

[6] محكمة الباب العالي ، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر 4-5. الخشب النقي : هو خشب الصنوبر حيث كان يجلب من بلاد الروم وكان يطلق عليه "النقي"، انظر: أبو الفتوح ، "مدرسة قلاوون "، 117.

وذكرت الوثيقة ما يشير إلى أن هذه القبة كانت " *قائمة على عروشها* " ؛ والعرش في إطار الدلالة اللغوي يعني من بين ما يعنيه (ركن البناء)، وفي ذلك إشارة واضحة إلى أن ما ذكره الموثق من أن القبة " *قائمة على عروشها* " يعني المثمن الحامل للقبة وما به في الأركان من مقرنصات خشبية تحمل جميعًا بدن القبة الخشبي.

وفي إطار هذه التفاصيل المهمة عن قبة قلاوون والعناصر الحاملة لها يمكن مراجعة هذا الوصف لتحديد ما بقي من عناصر أصلية على حالها وما حدث من تهدم لبعضها وتم إصلاحه.

ومن المهم الإشارة إلى أن وصف الموثق يتفق مع واقع المنطقة المركزية الحاملة للقبة والتي تتكون من أربع دعامات وأربعة أعمدة تكون مثمناً ترتكز عليه العقود وما يعلوها من بناء في هيئة مثمنة في مستويين الأول ينتهي إلى مستوى السقف المسطح للأروقة المحيطة بالمنطقة المركزية الحاملة للقبة والمستوى الثاني يرتفع عن مستوى هذا السقف ارتفاعًا يتخلله نوافذ ويبدو في هيئة رقبة تحمل بدن القبة الخشبي الأصلي (لوحة2/أ) .

والأعمدة الرخام "*مجلوبة من عمائر قديمة، وهي من الجرانيت الوردي بارتفاع 7 أمتار وقطر كل منها في المتوسط 90 سنتيمتر ويعلو كل منها كتلتان من الخشب*"[7].

وقد يرى أحدهم أن هذا الوصف يختلف عما ورد في الوثيقة التي أشارت إلى أن القبة محمولة على "*عمد من الرخام*" ولكن الدلالة اللغوية لكلمة 'عمد' والتي تعني: " قوام الشيء الذي لا يستقيم إلا به"[8]، أو كما يذكر دوزي من أن العامود "*الجمع عواميد: عمود وعماد دعام ودعامة*"[9] ، توضح أن لفظ عمد الذي استخدمه الموثق يمكن أن ينسحب على العمود column وعلى الدعامة Pillar، ولكن في إطار التمييز في الوصف المعماري الآثاري المعاصر بين العمود والدعامة فإن العناصر الحاملة للقبة تتكون من أربعة أعمدة من الجرانيت الأحمر وأربع دعامات مبنية بالأجر مكسية بالرخام[10]. وهذه الكسوة الرخامية للدعامات تضفي على وصف الموثق قبولاً في سياق وصفه للأعمدة والدعامات بأنها " *عمد من الرخام*" في إطار الشكل الظاهري للدعامات.

و من الملاحظ أن الموثق يذكر أن هذه الأعمدة "*قائمين على أصولهم*"[11]. وهذا الوصف يمكن أن يكون له دلالتان: أولهما أن الأعمدة عند بنائها أقيمت على 'أصول' أي على أساسات من الحجر؛

---

[7] Creswell, ***The Muslim Architecture***, p.192, plate 71c.

8 ابن منظور، ***لسان العرب***، ج 10، 76.
9 دوزي، ***تكملة المعاجم العربية***، ج7، 304.
10 الحداد ، ***السلطان المنصور قلاوون***، 143.
[11] محكمة الباب العالي ، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر .4

وهو ما كشف عنه بالفعل حيث أنه أثناء إجراء الترميمات الأخيرة التي تطلبت رفع بلاطات الأرضية تبين وجود أساسات من الحجر أقيمت عليها الأعمدة والدعامات.

والدلالة الثانية، والتي قصدها الموثق مباشرة وهي أن ما حدث من سقوط للقبة سنة 1167هـ لم يؤثر على حالة الأعمدة والدعامات التي ظلت باقية على حالها الأصلي قائمة أو"قائمين" حسب وصف الموثق.

كذلك فإن الموثق أثبت حال ما يعلو الأعمدة والدعامات من عقود بشكل مثمن القبة وكذلك العقود المتعامدة على المثمن الحامل للقبة والتي تحمل مع الجدران الخارجية السقف المسطح للأروقة المحيطة بالمنطقة المركزية الحاملة للقبة. فذكر: "*الأعمدة معقود عليها بوائك من الطوب الأحمر ومعقود عليهم قبة كبيرة من الخشب*"، وهذا الوصف بالإضافة إلى أنه يثبت عدم سقوط أي من العقود بالمدفن عند سقوط القبة، فإن يعني حتمًا أن مصطلح 'بوائك' الذي استخدمه الموثق يشمل فيما يشمل كل العقود التي بالمدفن سواء التي تشكل المستويين المثمنين الحاملين للقبة الخشبية أو العقود المتعامدة على المثمن والتي تحمل مع الجدران سقف أروقة المدفن المحيطة بالمثمن المركزي في إطار الارتباط العضوي الإنشائي. وهذا الوصف الذي ذكره الموثق للبوائك بهذا الإطار الذي أشرنا إليه يعتبر أدق بل إنه أكثر توفيقاً من الوصف الذي عرضته الدراسات المعاصرة السابقة لهذه الدارسة؛ حيث أن الواقع الفعلي للتصميم الإنشائي لتغطية قبة قلاوون سواء القبة المركزية أو الأروقة المحيطة يعتمد على الأعمدة والدعامات والجدران الخارجية والبوائك التي سبقت الإشارة إليها كعناصر حاملة في مستوى أول يمثل العقود المرتكزة على الأعمدة والدعامات وكذلك العقود المرتكزة عليها وعلى الجدران الخارجية، ثم في مستوى ثاني يتمثل في البناء الذي يعلو المستوى الأول من المنطقة المركزية المثمنة والذي يبدو في هيئة رقبة للقبة بنفس الشكل المثمن[12] وبنفس قياسات أقطاره والذي يتخلله ثمان فتحات معقودة في هيئة بائكة مثمنة ركبت فيها من الداخل شبابيك جصية معشقة بالزجاج الملون. وينتهي هذا المستوى بالمقرنصات الخشبية التي تحول المسقط المثمن إلى مسقط مستدير كان يعلوه بدن القبة الخشبية الأصلية.

وقد انتهت الدراسات الأثارية إلى أن الزخارف الجصية التي تزخرف العقود في داخل القبة والمقرنصات الخشبية التي كانت تحمل القبة أصلية ترجع إلى عصر إنشاء الأثر وهو ما يعني أن بناء القطاع المثمن الذي ينتهي بهذه المقرنصات الخشبية بناء أصيل يرجع إلى عهد إنشاء الأثر وهو ما يتفق ووصف الموثق تمامًا الذي وصف البناء بعد سقوط القبة الخشبية ولم يشر إلى حدوث خلل

[12] تكرر هذا التصميم ولكن بصورة مختلفة نسبياً في العناصر الحاملة للمثمن في بعض القباب المملوكية المعاصرة أو القريبة زمنياً من تاريخ إنشاء قبة قلاوون كما في قبة الأشرف خليل بن قلاوون وغيرها من قباب العصر المملوكي.
Abou seif, ***Cairo of the Mamluks,*** p. 80.

أو تهدم في البناء الحامل لها سواء في الأعمدة والدعامات أو ما يعلو من بناء حتى مستوى القبة الخشبية التي سقطت.

وقد ذكر كريزول أن المقرنصات الخشبية الباقية أصلية (لوحة 2/ب)، وتشير إلى احتمال بناء القبة من الخشب[13]، وقد أثبتت الوثيقة –موضوع البحث– صحة هذه الفرضية.

وبمتابعة وصف الموثق للقبة يلاحظ أنه وسم القبة بأنها "*قبة كبيرة من الخشب*"[14]، وهي قبة كبيرة بالفعل حيث يبلغ قطرها الأصلي 11.60 مترًا (شكل 1)، ولم يحدث كما أشرنا تغيير على قياسات هذا القطر الأصلي أما ما ذكره الموثق من أن القبة من الخشب فهو يمثل الحقيقة التي كانت غائبة قبل اكتشاف هذه الوثيقة. وقد أكد الموثق على أصالة هذه القبة وأنها ترجع إلى عصر إنشاء الواقف فذكرت أنها: "*من حين إنشاء الواقف المذكور من أيام مديدة وما بين سنين عديدة*"[15].

ووصف الموثق نوعية الخشب الذي أنشئت به القبة الأصلية فذكر أنه "*من الخشب النقي*"[16]، وهو أجود الأخشاب التي كانت تستورد من خارج مصر لاستخدامها في الأثاث الديني وفي العناصر الإنشائية التي تحتاج إلى متانة معينة كالقبة المذكورة بالإضافة إلى ما يمتاز به من جمال.

طريقة إنشاء القبة الأصلية

تحدد الوثيقة طريقة إنشاء القبة الأصلية التي ترجع إلى عهد السلطان قلاوون فتذكر أن القبة: "*من الخشب النقي معشقة بعضها بعضاً بالمسامير الحديد/ النافذين في الرصاص والخشب وأنها مبنية ومعشقة بالخشب ومسبوك عليها بالرصاص من حين إنشاء الواقف*(قلاوون)"[17].

ويتضمن هذا الوصف إشارات مهمة إلى أن القبة نفذت بطريقة تعشيق الخشب. ولما كانت القباب الخشبية تبنى في هيئة ضلوع طولية تمتد من قاعدتها إلى قطبها وتثبت عليها ألواح خشبية عرضية تبدأ أيضاً من محيط قاعدتها إلى قطبها في هيئة حلقات دائرية باطناً وظاهراً، فإن تنفيذ القبة وفق هذا الأسلوب يحتاج إلى التعشيق، وكذلك استخدام المسامير الحديدية التي تستخدم أيضاً لتثبيت الكسوة الخارجية التي كانت من ألواح الرصاص، ويلاحظ أن الوثيقة ذكرت مرة أخرى أن "*القبة مبنية ومعشقة بالخشب ومسبوك عليها بالرصاص*"؛ وكأنها تؤكد أن بناء هذه القبة كان من الخشب

[13] Creswell, ***The Muslim Architecture*** .p.19 ; Abou seif, ***Cairo of the Mamluks,*** p. 80.
[14] محكمة الباب العالي ، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر 5.
[15] محكمة الباب العالي ، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر 6.
[16] محكمة الباب العالي ، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر 5.
[17] محكمة الباب العالي ، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر 5-6.

وأنه يشمل المقرنصات الخشبية باعتبار أنها أساس البناء الخشبي الذي ساعد على تحويل المسقط المثمن إلى مسقط مستدير يقوم عليه بدن القبة ذاتها.

ومن الملاحظ أن الوثيقة تؤكد على أن القبة الأصلية كان مسبوك عليها بالرصاص واستخدام لفظ 'مسبوك'[18]، وهو قد يعني أن إحكام عملية تكسية القبة بألواح الرصاص تتطلب سبك الرصاص وصبه في بعض المواضع وبخاصة في الفواصل بين الألواح أو عند أطرافها السفلية في مواضع اتصالها بالمقرنصات الخشبية في أركان المثمن المبني بالطوب وكذلك بأضلاع هذا البناء حتى لا تتسرب منها الأمطار إلى الداخل.

الأهمية الأثرية للقبة الأصلية

بناء هذه القبة بهذا الأسلوب يضيف مثالاً لأمثلة القباب الخشبية التي تكررت أمثلتها في العمارة الإسلامية ابتداء من قبة الصخرة 72هـ/691م، ومن أبرز الأمثلة في مصر قبة الإمام الشافعي 608هـ/1211م، والتي كانت مثالاً احتذى في العصر المملوكي البحري في القبة التي تتقدم المحراب في جامع الظاهر بيبرس التي كانت مكسية بالرصاص[19]، وتكررت أمثلة القباب الخشبية التي أنشئت تحديداً في القرن السابع الهجري وتنوعت أحجامها بين الكبر والصغر تنوعًا واضحًا فيه مثل قبة لاجين في جامع ابن طولون التي تتقدم المحراب، والقباب الخشبية التي أُعيد بناؤها بمواد أخرى مثل قبة مسجد الناصر محمد بالقلعة، وقبة ضريح مدرسة السلطان حسن[20]، وقبة الحجرة النبوية الشريفة في عهد الأسرة القلاوونية وتحديدًا في عهد الناصر محمد بن قلاوون. وهذه القباب سواء في مصر أو الحجاز تعتبر أمثلة واضحة تشير إلى انتشار القباب الخشبية في العمارة الأيوبية والمملوكية وبخاصة في القرن السابع الهجري. وهذا الانتشار كان في الغالب مرتبطاً بعوامل تخطيطية تصميمية وإنشائية كاتساع بحر الحيز الفراغي الذي تغطيه القبة مما يؤدي إلى ضخامة حجمها كما حدث في قبة الإمام الشافعي[21]، أو بإقامة القبة على عناصر حاملة من الأعمدة أو الدعامات كما في قبة قلاوون والحجرة النبوية الشريفة أو على دعامات وجدار القبلة كما كان في جامع الظاهر بيرس[22].

---

[18] سبك تسبيك من الذهب والفضة يذاب ويفرغ في مسبكة من حديد كأنها شق قصبة والجمع سبائك. انظر: ابن منظور، ***لسان العرب***، ج7، 116 ؛ دوزي، ***تكملة المعاجم العربية***، ج6، 26-27 ، ويلاحظ أن منشآت الوقف القلاووني عندما رممت في العصر العثماني كأن يستخدم فيها الرصاص المسبوك كثيراً و هذا كان يتم في إطار تنفيذ الإصلاحات وفق الشكل الأصلي الذي كانت عليه. راجع: علام، "دراسة لمحاضر الكشف "، 333.

[19] محكمة الباب العالي، ***سجل 92، وثيقة رقم 1***

[20] محكمة الباب العالي، ***سجل 138، وثيقة 1***

Creswell**,** ***The Muslim Architecture,*** p.96**,** Fig. 30 ; Abou seif, ***Cairo of the Mamluks,*** p. 80.

[22] Creswell, ***The Muslim Architecture***, p.160

إعادة بناء القبة في العصر العثماني

حدث لغط كثير في الدارسات السابقة في تأريخ إصلاح وعمارة قبة قلاوون في العصر العثماني[23]، وتكاد تجمع هذه الدراسات على أن ما حدث من إصلاح في هذه القبة يرجع إلى عهد عبد الرحمن كتخدا الذي تولى نظارة وقف قلاوون، وتكاد تجمع أيضًا كل هذه الدراسات على أن هذه الإصلاحات ترجع إلي سنة 1190هـ/1777.1176م. و تجلي الوثيقة موضوع هذا البحث ومصادر أخرى هذه الأمور، كما أن ما ورد بها من معلومات يشير بما لا يدع مجالاً للشك أو الخلط أن قبة قلاوون تعرضت للسقوط قبل عهد عبد الرحمن كتخدا وأعيد بناؤها قبله لأن أعمال عبد الرحمن كتخدا تكاد تنحصر في هدم القبة التي كانت قائمة قبل توليته نظارة الوقف وعمل سقف مسطح بديلاً عنها هذا بالإضافه إلى هدم قبة أخرى كانت تتقدم بناء المدفن من الجهة الغربية.

وتعرض الوثيقة لحقائق مهمة تتعلق بهذه الأمور من أهمها:

1- أن القبة الأصلية سقطت فجأة بعد أن حصل لها "*خلل كبير بأمر الله تعالى ووقعت على حين غفلة*"، وشهد بذلك أهل المحلة التي تقع فيها مجموعة قلاوون حيث ذكروا أن "*القبة المذكورة كانت قائمة على عروشها*[24] *ولم يظهر بها خلل صغير ولا خلل أكبر متدارك قبل هدمها وأنها وقعت نهاراً وليلاً على حين غفلة يعملون بذلك ويشهدون به*"[25]. وكان ذلك قبل الحادي عشر من المحرم سنة 1167هـ تاريخ الوثيقة التي تتضمن الإذن بإعادة البناء بعد عرض الأمر على قاضي القضاة وفق ما رفعه إليه ناظر الوقف محمد أغادار السعادة قبل هذا التاريخ.

2- تصف الوثيقة حال القبة بعد سقوطها فتذكر بناء على شهادة أهل محلة قلاوون وما ذكره ناظر الوقف ومعاينة الفريق الفني من المهندسين الذين كانوا ضمن فريق الكشف على القبة بعد سقوطها وأقروا أنهم "*وجدوا القبة المذكورة أعلاه مطروحة على الأرض تشتمل على أخشاب حديد ومسامير ورصاص بعضه مكسر وبعضه صالح للوضع*"[26]. وهذا التقرير الفني للمهندسين يشير إلى حالة القبة بعد سقوطها، وأن هذا الحطام كان يشتمل على خشب ومسامير حديد ورصاص بعضه صالح للاستخدام مرة أخرى عند إعادة بناء القبة وهو أمر يشير – في إطار التفسير اللغوي– إلى أن الخشب والمسامير الحديد وألواح الرصاص كان يمكن استخدام بعضها هذا في حالة إذا ما اعتبرت

---

[23] Creswell, ***The Muslim Architecture,*** p.193 ; 143 راجع: الحداد، ***السلطان المنصور قلاوون***،

[24] محكمة الباب العالي ، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر 7.

[25] محكمة الباب العالي ، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر 20-21 وهذا السقوط في النهار والليل يشير إلى كيفية سقوط القبة وأن جاء بفعل سقوط جزء تم تتابع السقوط الذي استغرق فترة من النهار والليل. كما أن سقوطها كان بطريقة رأسية حيث سقطت على المقصورة والتركيبة ولم تسقط على السطح المجاور لها (الوثيقة سطر 7-8، 18-19) وهذا السقوط بهذه الكيفية يستحق الدراسة من جانب المهندسين المتخصصين ليكشفوا عن أسبابه من الناحية الإنشائية.

[26] محكمة الباب العالي ، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر 1-2،7، 18-20 ،26.

الهاء في كلمة بعض التي تسبق كلمة الرصاص عائدة على الأخشاب والمسامير الحديد والرصاص، وهذا التفسير مقبول في إطار إمكانية إعادة استخدام ما قد يصلح من هذا المواد في بناء القبة عند إعادة البناء وبخاصة المسامير الحديد وألواح الرصاص التي لا تتعرض بسهولة للكسر كالخشب. أما إذا ما اعتبرت 'الهاء' في كلمة بعضه عائدة على الكلمة التي تسبقها مباشرة وهي 'الرصاص' فإن الأمر حينئذ يكون متطابقًا مع القواعد اللغوية الصحيحة وينسحب الفهم على أن المقصود بالمادة التي يمكن إعادة استخدامها هي ألواح الرصاص فقط وهذا أيضًا مقبول باعتبار أن الرصاص مادة لدنة لا تتعرض للكسر بسهولة كما سبقت الإشارة، وأنها كانت أكثر المواد في إنشاء القبة بعدًا عن أثر الاصطدام بالدرابزين والمقصودة أسفل القبة عند سقوطها باعتبارها أنها المادة التي تغطي السطح. والتفسير الأول يرجحه نص لاحق في الوثيقة[27].

وفي ضوء هذا التقرير نستطيع أن نقول باطمئنان أن القبة التي أعيد بناؤها بعد إذن قاضي القضاة سنة 1167هـ استخدم في بنائها ما صلح من مواد البناء المستخدمة في بناء القبة الأصلية كالخشب أو مسامير الحديد أو ألواح الرصاص.

3- تشير الوثيقة إلى منهجية محددة في إعادة بناء القبة وهذه المنهجية تتحدد في أن هذا البناء يكون وفق الشكل الأصلي للقبة حيث نص إذن قاضي القضاة للأمير محمد أغادار السعادة ناظر الوقف " *بإعادة القبة وتركيبة القبر والمقصورة الخشب الدرابزين وإعادة ذلك على حكمه السابق كما كانت*"[28]. وهذا النص في غاية الأهمية حيث أنه يشير إلى معيار مهم كان متبعًا غالبًا في أعمال الإصلاح والترميم وإعادة البناء التي تحدث في المباني الموقوفة وطالما أكدت عليه وثائق الوقف في العصرين المملوكي والعثماني ويكشف هذا عن أمور عدة في غاية الأهمية تتمثل فيما يلي:

أ- أن ما يرد من وصف وثائقي في الوثيقة الأصلية للمبنى الموقوف كان يمثل المرجعية الأساسية لإعادة البناء أو ترميمه وفق شكله الأصلي، وأن الالتزام بتطبيق هذا المعيار كان من شأنه بقاء المباني الأثرية الموقوفة على هيئتها وقت إنشائها رغم حدوث بعض الترميمات بها وإعادة بناء أجزائها. وأنه إذا حدث اختلاف فإن ذلك يعني عدم الالتزام بتطبيق هذا المعيار بسبب أو لآخر وتحقيق هذا الأمر يبقى مسئولية الباحثين من الآثاريين وغيرهم من المشاركين في مشروعات ترميم الآثار أو دراستها.

[27] محكمة الباب العالي ، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر22. حيث طلب المهندسون تحضير زيادة في المسامير والخشب وألواح الرصاص عند إعادة بناء القبة على ما هو باق منذ حطام القبة الأصلية.
[28] محكمة الباب العالي ، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر 24-25.

ب- أن من الجائز أن يعاد استخدام بعض نوعيات المواد الناتجة عن المباني والأنقاض[29] التي يعاد بناؤها لصلاحيتها توفيرًا للنفقات التي تصرف في الأصل من ريع الأوقاف الموقوفة على هذه المباني ولهذا الأمر أهميته في ما قد يحدث من عمليات تحليل تقني لبعض أجزاء وعناصر المباني العضوية أو غير العضوية لمعرفة تاريخ الأثر. أو التي تحدث من جانب المرممين فيما يعرف بعملية توصيف المواد Characterization[30] تمهيداً لترميم الأثر.

البعد الإداري لعملية الإصلاح والترميم

تشير الوثيقة إلى البعد الإداري الذي بموجبه كانت تتم عمليات الإصلاح والترميم أو إعادة بناء ما تهدم من عناصر وهذا البعد في غاية الأهمية حيث أنه يكشف عن مدى الدقة في تنفيذ هذه الأعمال ومراقبتها حتى تنتهي تماماً وتعيد الأثر إلى حالته الأصلية حال الالتزام بتطبيق ما تقرره الجهات القضائية والفنية المسئولة عن هذه الأعمال. وتعكس الوثيقة موضوع هذه الدارسة مرحلتين مهمتين من المراحل التي كانت تتبع لإصلاح أو إعادة بناء ما تهدم من المبنى الموقوف ويمكن تفصيل هذا الأداء الإداري والفني.

فعندما كان يتعرض أحد المباني الموقوفة لخلل في بعض عناصره يخشى منها السقوط فيحدث عنه ضرر للجار أو المار أو عندما يسقط فجأة كما هو حال قبة قلاوون – موضوع الوثيقة– يقوم الناظر على الوقف برفع تقرير (إنهاء) عن حالة المبنى المراد إصلاحه وبخاصة العناصر التي تهدمت فيه أو يخشى من خطر سقوطها إلى قاضي القضاة.

وقد ورد في نص الوثيقة موضوع الدراسة ما يشير إلى ذلك فقد ورد بها ما نصه أنه: "*بعد الإذن الكريم من حضرة مولانا شيخ الإسلام بالكشف وكتابة ما يأتي ذكره فيه من المرتب ذلك على الإنهاء الصادر في يوم تاريخه من فخر الأغوات المعظمين وفخر السلاطين محمد أغادار السعادة العظمى وبيت المال الأغوات بمصر حالاً والناظر الشرعي يومئذ على وقف البيمارستان المنصوري بمصر المحروسة*"، وهذا النص يشير إلى أن قاضي القضاة بناء على ما رفع إليه من ناظر الوقف أمر بالكشف على المبنى وكتابة الوثيقة –موضوع البحث– التي تتضمن الإذن بإصلاح وإعادة ما تهدم في قبة قلاوون.

ويلاحظ سرعة الأداء من قبل قاضي القضاة الذي صدر قراره بالإذن بالإصلاح في ذات اليوم

[29] يختلف هذا الأمر على صورة أخرى من صور استخدام الأنقاض في مباني أخرى غير التي نتجت عنها والتي كانت يتم تداولها بالبيع والشراء، وغير ذلك واستخدامها في مباني أخرى سواء كانت من نفس عصر المبنى أو من عصور سابقة وهي ظاهرة شائعة ومعروفة وتختلف عن الحالة التي تشير إليها الوثيقة موضوع البحث.

[30] توصيف Characterization يتم من خلال كافة المعلومات المختلفة التي تصف الخصائص المميزة للمادة من خلال تحديد الخواص الفيزيائية والكيميائية والميكانيكية المعدنية. انظر: Kopetson, **Analysis and Consolidation of Architectural Plaster**, p. 21.

والتاريخ الذي رفع إليه فيه تقرير أو طلب ناظر الوقف بإصلاح وإعادة ما تهدم. حيث شكل فريقاً للكشف.

تقرير الناظر

تتضمن الوثيقة جانباً مهماً من التقرير الذي رفعه الناظر، ذكره الموثق[31] في عدة سطور تحدد موقع الأثر، ووصفاً لحالته بعد سقوط القبة سواء ما بقى من عناصر على حاله وما سقط، كما يتضمن توصيفاً لما كان عليه حال القبة قبل سقوطها حيث ذكر وصفاً غاية في الأهمية يعكس معرفته التامة بمكونات الأثر المعمارية وتفاصيل مهمة تتعلق بطريقة إنشائه، كما أنها تكون بمثابة المرجعية في إعادة بناء القبة حال الإذن بإعادة بنائها وجاء في هذا الوصف أن القبة التي تعلو المدفن "*قبة كبيرة من الخشب النقي معشقة في بعضها بعضاً ومسمرة بالمسامير والحديد الكبار ومسبوك على القبة الخشب بالألواح الرصاص ومسمرة بالحديد النافذين في الرصاص والخشب وأنها مبنية ومعشقة بالخشب ومسبوك عليها بالرصاص من حين إنشاء الواقف المذكور من أيام مديدة وما بين سنين عديدة*" وهذا الوصف بالإضافة إلى ما يشتمل من معلومات معمارية مهمة عن هيئة القبة ومواد وطريقة بنائها يشير إلى أن هذا البناء يرجع إلى عهد إنشاء الواقف؛ أي أنه لم يحدث به تعديل أو إصلاح منذ هذا التاريخ وهو أمر يفترض ذكره أن الناظر كان على علم به في ضوء ما يتوفر له من معلومات عن الوقف الذي يتولى نظارته وخاصة وثيقة الوقف الأصلية، ثم استطرد تقرير الناظر إلى ذكر ما حدث من سقوط مفاجئ للقبة وما حدث نتيجة هذا السقوط من آثار جانبية تمثلت في تهشم المقصورة وبعض أجزاء التركيبة التي تعلو القبر، وهذا التقرير ورد تحديداً بما نصه "*وحصل بالقبة خلل كبير بأمر الله تعالى ووقعت على حين غفلة نهاراً فتهدمت تركيبة الواقف المذكور والدرابزين الخشب الداير على قبر الواقف المشار إليه / أعلاه وتكسرت الرمامين الرخام وصار لا ينتفع بها والخشب الدرابزين المذكور أعلاه*"[32]، والناظر في هذا التقرير يقرر عدة أمور مهمة نوجزها فيما يلي:

أ- أن سقوط القبة كان مفاجئاً ونتيجة خلل كبير "*بإذن الله تعالى*"، وأن هذا السقوط حدث في النهار. وفي هذا التقرير ما يكشف من أن الناظر كان المسئول الأول عن الأثر (الوقف) وأن مسئوليته تستدعي تفسير الأسباب التي تؤدي إلى أي خلل أو تهدم أو سقوط بالأثر، بل وتمتد إلى تحديد موعد سقوطه إذا سقط لسبب مفاجئ. كما أن ذكر الناظر بأن الخلل والسقوط المفاجئ كان "*بإذن الله تعالى*" يشير ضمنًا إلى أن السبب لم يكن لسبب عادي معروف ولكن حدث فجأة وهذا يكون في الغالب نتيجة زلزال أو هبوط مفاجئ في الأرض أو غير ذلك، ولما كانت الأعمدة

[31] راجع: محكمة الباب العالي ، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر4-9.
[32] محكمة الباب العالي ، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر 7-8.

والدعامات وما عليها من بناء باقية على حالها فإن هذا السقوط المفاجئ يتطلب بحثًا من المتخصصين عن سبب حدوثه[33].

ب- يلاحظ أن تقرير الناظر قد أشار إلى أن سقوط القبة كان في النهار بينما تشير شهادة أهل المحلة التي يقع بها مدفن قلاوون والذين أشركهم قاضي القضاة في الفريق الإداري والفني الذي قام بالكشف من الأثر في إطار التقرير الذي رفعه إليه فريق الكشف إلى أن القبة سقطت "*نهاراً وليلا*" فقد ورد بالوثيقة ما يؤكد ذلك بما نص "*واستفسر من أهل المحلة المذكورين أعلاه فذكروا على طريق الشهادة أن القبة المذكورة كانت قائمة على عروشها ولم يظهر بها خلل أصغر ولا خلل أكبر متداركها قبل هدمها وأنها وقعت نهاراً وليلاً على حين غفلة يعلمون ذلك ويشهدون*"[34].

وهنا تبدو أهمية مشاركة أهل المحلة (المجتمع المدني) التي يقع في محيطها الأثر في إطار معايشتهم ومجاورتهم له وهي المعايشة والمجاورة التي تعكس مراقبتهم لأحواله مراقبة تمكنهم من الإدلاء بهذه الشهادة وتعكس مشاركة أهل المحلة المجاورة للأثر بعداً حضارياً مهما باعتبارهم طرفاً مهماً من أطراف الموضوع حيث أنهم يكونوا أول المتضررين من سقوط أثر مهم في محلتهم[35] لأن سقوط الأثر ينتج عنه غالباً ضرر للمار والجار. ودفع هذا الضرر يكون بمعرفة الجهات المسئولة كالمعمارباشي ومعاونوه والقضاة وغيرهم الذين يراقبوا ويتابعوا ما يحدث من خلل في المباني تضر بالمار أو الجار، والجار في هذه الحالة أهل المحلة الذين يقع الأثر في محيط محلتهم. وهذا يفسر السبب وراء اختيار القاضي لبعض سكان المحلة التي يقع فيها مدفن قلاوون ضمن فريق الكشف الذي يعاين الأثر للإدلاء بشهادتهم تلك الشهادة التي هي بمثابة عمل مراقبي من جانب المجتمع المدني المحيط بالأثر لأداء الناظر يستفيد منه قاضي القضاة لتقرير ما يلزم ويستفيد منه أيضًا بقية أعضاء الفريق الذي يتولى عملية الكشف وبخاصة الفنيين من المهندسين وبمراجعة ما ذكره الناظر عن هيئة القبة قبل سقوطها وبعده وما ذكره أهل المحلة التي يقع بمحيطها الأثر يتضح التوافق في كل التفاصيل فيما عدا الوقت الذي حدث فيه سقوط القبة. فقد ذكر الناظر أنها سقطت "*نهارًا*" بينما ذكر أهل المحلة الذي شهدوا بما حدث أنها سقطت "*نهارًا وليلاً*" وهذا الاختلاف له دلالات مهمة تتمثل فيما يلي:

1- أن تقرير الناظر جاء مختصرًا بينما جاء تقرير الشهود من سكان المحلة مفصلًا لمراحل السقوط

---

[33] بحثنا في أحداث سنة 1166 وبداية 1167هـ عن حدوث زلزال في هذه الفترة في المصادر المتاحة المعاصرة ولم نجد ما يشير إلى ذلك وكان كل ما حدث في هذا الإطار هو تعرض مصر لزلزال في العام التالي في شهر ذي القعدة سنة 1167هـ. الجبرتي ، ***عجائب الآثار***، ج2، ص73.

[34] محكمة الباب العالي ، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر 20-21.

[35] تشير أكثر من وثيقة كشف إلى إشراك القطاع الأهلي المجاور للأثر في فريق الكشف وهو ما يعني أن ذلك كان أمرا جرت به العادة. انظر: علام، "دراسة لمحاضر الكشف" ، 332.

التي استمرت من النهار إلى الليل. وهذا في الغالب يرجع إلى قرب تواجد سكان المحلة من الأثر ومتابعة تفاصيل حدوثه في إطار هذا التواجد وهو أمر ربما لم تتوفر مقوماته للناظر، أو أن التقرير الذي رفعه اكتفى بتحديد بدء سقوط الأثر. وهذا الأمر يكشف عن أهمية مشاركة سكان المحلة في الشهادة بما حدث في إطار مشاركتهم لفريق الكشف بصفة عامة وأهمية ما ذكروه عن كيفية السقوط والمدة التي استغرقها لأن في هذا إفادة لدراسة أسباب السقوط من جانب المتخصصين من المهندسين.

ج. ورد في تقرير الناظر إشارات مهمة عن التلفيات التي أحدثها سقوط القبة فذكر أنها نتيجة هذا السقوط "*تهدمت تركيبة قبر الواقع المذكور والدرابزين الخشب الداير على قبر الواقف المشار إليه/ أعلاه وتكسرت الرمامين الرخام وصار لا ينتفع بها والخشب الدرابزين المذكور أعلاه*"[36]. هذا التقرير يشير إلى ما حدث بالمقصورة من تلفيات وكذلك ما حدث بالتركيبة التي تعلو القبر من وجهة نظر الناظر، ويلاحظ أنه يقرر أن الرمامين الرخام صار لا ينتفع بها أي أن الأمر يتطلب رمامين جديدة، وهو التقرير الذي انسحب أيضاً على الداربزين الخشب 'المقصورة' وهذا التقرير الذي كتبه الناظر من المفترض أنه كان من جانب فنيين متخصصين في الوقف كما أشارت الوثيقة إلى مشاركة مهندسين بالفعل من بين أرباب الوظائف في فريق الكشف الذي أمر به قاضي القضاة، وهما المهندسان الحاج يوسف والحاج أحمد[37].

وبمراجعة تقرير الناظر بخصوص ما حدث من تلفيات بالتركيبة والمقصورة مع ما قرره فريق الكشف بعد المعاينة يلاحظ أن هناك كثيرًا من التوافق بين تقرير الناظر وتقرير فريق الكشف حيث أقر فريق الكشف ما حدث من تلفيات بالمقصورة والتركيبة بما نصه "*ووجد تركيبة القبر المذكور من الرخام مكسرة وبها درابزين الخشب معشق بعضه بعضاً مكسر*"[38].

والإختلاف في هذا التقرير عن تقرير الناظر يتضح في أن تقرير الناظر كان أكثر تفصيلاً حيث أنه يقرر أن "*الرمامين الرخام الخاصة بالتركيبة تكسرت وصار لا ينتفع بها*" أي أنها واجبة الاستبدال كلية بينما جاء التقرير بشأنها في تقرير فريق الكشف خال من هذا التفصيل و إقتصر على وصفة حال التركيبة بأنها "مكسرة".

وهذا الإختلاف رغم أنه يبدو بسيطًا إلا أنه من الناحية الأثرية له دلالته المهمة حيث يتضح في إطار ما ورد بالوثيقة وبخاصة فيما يتعلق بالرمامين الرخام الخاصة بالتركيبة أنه عمل للتركيبة

[36] محكمة الباب العالي ، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***،سطر 7-8.
[37] محكمة الباب العالي ، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***،سطر 17.
[38] محكمة الباب العالي ، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر رقم 18-19.

رمامين جديدة عند إصلاح ما حدث من تلفيات في العصر العثماني. وهو ما يعني تأريخ الرمامين الحالية تأريخًا يعود بها إلى العصر العثماني وليس العصر المملوكي بالرغم من أن التوجيه في إذن قاضي القضاة أن تعاد بالشكل الأصلي. وهنا تبدو أهمية رصد هذه الحالة التي يمكن في إطارها معرفة أن بعض العناصر المعمارية والزخرفية في الآثار التي تتعرض للإصلاح والترميم يمكن أن تعاد بالشكل الأصلي عند إعادتها في فترة لاحقة لتاريخ إنشاء الأثر؛ ولكن هذا لا يعني عند دراستها أن نحدد تأريخها في إطار تأريخ إنشاء الأثر رغم تشابهها مع عناصر أصلية باقية بالأثر أو بآثار أخرى معاصرة لتاريخ إنشائها في إطار المقارنة. وهذا يوضح أهمية وثائق الكشف في الفصل في مثل هذه الحالات لتحديد ما هو أصلي وتمييزه عما هو معاد إلى الحالة الأصلية في إطار عمليات إصلاح وترميم لاحقة.

وفى إطار ما سبق عرضه عن تقرير الناظر الذي تضمنته الوثيقة – موضوع الدراسة – والتي تمثل المرحلة الثانية من الإجراءات الإدارية والقضائية والفنية التي تتبع إدارة عمليات الإصلاح والترميم للمباني الموقوفة في العصر العثماني. فإن المرحلة التي تتمثل في رفع تقرير من الناظر لقاضي القضاة للإذن بأعمال الإصلاح والترميم كإجراء متبع ويمثل المرحلة الأولى – كما ذكرنا– من المراحل التي تمر بها عمليات إدارة الإصلاح والترميم. وقد جرت العادة برفع مثل هذه التقارير من نظار الوقف لقاضي القضاة للنظر بالإذن لهم بإجراء ما يطلبون من إصلاح أو إعادة بناء[39]. وإذا كان تقرير ناظر وقف بيمارستان قلاوون الأصلي لم يعثر عليه حتى الآن[40] فإن فحواه قد وردت في وثيقة الكشف موضوع الدراسة.

أما المرحلة الثالثة فكانت تتمثل في معاينة فريق فني يشكله قاضي القضاة لمراجعة ما تم من إصلاحات من حيث الكيفية و التكاليف المالية، وعند ثبوت سلامة ما تم يعتمد قاضي القضاة تقرير الفريق الفني الذي راجع إتمام هذه الأعمال بالطريقة الصحيحة والشرعية الصحيحة[41]. وهذا التقرير النهائي الخاص بأعمال الإصلاح والترميم وإعادة البناء لم يعثر عليه حتى الآن. لكن ما ورد في مصادر أخرى يشير إلى هذا الإصلاح وإعادة بناء القبة قد تم بالفعل، كما يتضح من العرض التالي.

إعادة بناء قبة قلاوون في العصر العثماني

[39] تشير الدراسات إلى أن طلب ناظر الوقف الذي يرفعه إلى قاضي القضاة بشأن الأذن له بعمل الإصلاحات كان يعرف " بالقصة"، وأن كان قاضي القضاة ينظر في الطلب. ويوقع بالركن الأيمن العلوي توقيعاً يحيل فيه هذا الطلب لأحد نوابه أمر إياه ألا يحكم إلا بعد ثبوت المسوغ الشرعي المتمثل في معاينة المهندسين للمكان وتحرير ذلك بمحضر الكشف. انظر: الإمام، ***الأصول الوثائقية***،1. ويلاحظ أن قاضي القضاة في حالة الدراسة قد نظر بنفسه وربما أرتبط ذلك بأهمية الوقف القلاووني.

[40] للاستزادة راجع أيضاً :علام ، " دراسة لمحاضر الكشف "، 296 ؛ منصور، ***طوائف المعمار***، 318.

[41] علام،"دراسة لمحاضر الكشف"، 335- 336.

ورد في وثيقة الكشف –موضوع الدراسة– إشارات مهمة تشير إلى إذن قاضي القضاة لناظر الوقف محمد أغا دار السعادة بإعادة بناء القبة وإصلاح التركيبة التي تعلو القبر والمقصورة التي تحيط بها بناء على 'القصة' التي رفعها الناظر وبناء على محضر الكشف الذي أعده عن القبة وسقوطها وما أحدثه هذا السقوط من تلفيات في التركيبة والمقصورة وقد جاء بالوثيقة أن أهل الخبرة شهدوا بعد استفسارهم عن كيفية وضع القبة المذكورة وإعادتها كما كانت فأخبروه 'قاضي القضاة' عن طريق الشهادة أن يصبح *"وضع القبة المذكورة ووضع على حالتها حكم ما كانت عليه أولاً يحضر بها برصاص وأخشاب ومسمار زيادة/ على قديمها وتعاد كما كانت أولاً كشفا واخباراً وشهادة شرعيين ثم عادوا المعينون المذكورون وعرضوا ذلك مفصلاً على حضرة مولانا شيخ الإسلام المشار إليه/ أعلاه عرضاً كافياً وتأهل في ذلك تأهلاً شافياً ولما أن أحاط علمه الكريم بذلك وثبت خلل بالوجه الشرعي. أذن للأمير محمد أغا الناظر المذكور أعلاه بإعادة بناء القبة/ وتركيبة القبر والمقصورة الخشب الدرابزين وإعادة ذلك على حكمه السابق كما كانت من مال الوقف المذكور وإن زاد شيء من عمارتها وإعادتها ويصرف من ماله / وصلب حاله ويستقطعه من ريع الوقف المرقوم إذناً شرعياً مقبولاً بالطريق الشرعي وأشهد على نفسه الشريفة بذلك وحرر في حادي عشر محرم سنة سبع وستين ومائة ألف"*، وهذا النص يتضمن عدة أمور مهمة يمكن تحديدها فيما يلي:

أ– أن أهل الخبرة (المهندسين) قرورا إعادة بناء القبة وإن تكون هذه الإعادة وفق الشكل الأصلي الذي كانت عليه أولاً، أي بالشكل الأصلي الذي وردت الإشارة إليه في الوثيقة والذي سبق عرضه.

هذا التقرير الفني له دلالاته التي تعني أن القطاع الذي ترتكز عليه القبة ممثلاً في الأعمدة والدعامات والبناء المثمن فوقها حتى بداية مآخذ بناء بدن القبة الخشبية كان سليماً صالحاً لتحمل البناء الجديد للقبة التي اشترط أهل الخبرة (المهندسين) أن يكون بنفس هيئة البناء الأصلي أى من الخشب النقي والمسامير والحديد والرصاص ويعاد البناء بالطريقة التي استخدمت في إنشاء القبة الأصلي وهو ما يعني أن الأحمال الإنشائية للقبة الجديدة التي يتم إنشائها يكون بنفس معدل الأحمال الإنشائية للقبة الأصلية، وهو أمر يتوافق إنشائياً مع الأعمدة والدعامات والبناء المثمن الحامل للقبة الخشبية والتأكيد على بناء القبة بنفس المواد وبنفس الطريقة كان معياراً مهما أكدت عليه معظم وثائق الوقف وغيرها من وثائق الكشف بمستوياتها المختلفة وهو أمر غاية في الأهمية لتحديد معايير ترميم الآثار الإسلامية أو إعادة بناء بعض عناصرها ويدعو إلى مراجعة ما يخالف ذلك كما حدث في إعادة بناء قبة قلاوون –موضوع البحث– بعد أن هدمها عبد الرحمن كتخدا بالخرسانة في إطار ما أشار به هرتس باشا ونفذته لجنة حفظ الآثار العربية سنة 1903م. ويبرز هذا الأمر أهمية الاعتماد على الوثائق بنوعياتها المختلفة سواء كانت وثائق وقف أو كشف أو غيرها في إعداد مشروعات

الترميم[42]. ويفيد هذا التقرير لأهل الخبرة، والذي أقره القضاة، بأن القبة التي أعيد بناؤها كانت بنفس هيئة القبة الأصلية.

ب. ذكر أهل الخبرة أنه عند إعادة بناء القبة "يحضر بها برصاص وأخشاب ومسمار زيادة على قديمها وتعاد كما كانت"[43]، وهذا التقرير يعني ضمنًا أنه استخدم في بناء القبة الجديدة بعض الأخشاب والمسامير الحديد وألواح الرصاص التي تصلح لإعادة الاستخدام من أنقاض القبة القديمة، وهو ما يعنى أن القبة الجديدة كانت تتضمن في مواد إنشائها كثيراً من مواد الإنشاء القديمة ولهذا الأمر دلالته التي يمكن عرضها على النحو التالي:

أ- يكشف هذا الأمر على الدقة البالغة في حسابات تكاليف الإنشاء وعدم إستهلاك ريع الوقف في إعادة إنشاء بمواد جديدة طالما أنه يمكن إعادة استخدام بعض المواد الصالحة من البناء القديم سواء كان ساقطاً أو مهدماً أو منقوضاً، وهو أمر يبقى تحت النظر والمراقبة في إطار التنفيذ لما قرره أهل الخبرة من المهندسين في فريق الكشف، ويلتزم به القائمون على التنفيذ ومراجعة فريق المعاينة النهائية بعد التنفيذ. وهذا أمر يكشف عن دقة إدارة الأموال المستخدمة في الترميم والإصلاح وإعادة البناء.

ب- الحساب الدقيق لأهل الخبرة الذين قرروا إعادة بناء القبة يستوجب زيادة على الأنقاض القديمة في المواد سواء كانت خشباً أو مسامير حديد أو ألواح رصاص. ويلاحظ أنهم لم يحددوا قيمة الزيادة وتركوا ذلك لظروف تنفيذ العملية، وفي ذلك ما يشير إلى المرونة المتاحة في إدارة العمارة وهي المرونة التي يحكمها في النهاية المراجعة والمراقبة لما يتم تنفيذه في إطار المرحلة التالية من مراجعة إصلاح أو إعادة بناء عنصر من العناصر المعمارية للوقف[44].

ج- يلاحظ أن ما قرره أهل الخبرة وسم في نص الوثيقة بأنه "*كشفا واخبارا وشهادة*"[45]، وهذه المراحل الثلاث تكشف عن مدى الدقة في تمحيص إجراءات إعداد التقرير، وأنه تم من خلال معاينة ميدانية مباشرة "*كشفا*"، وأنه نقل إلى المسئول بالقول والشرح "*إخبارا*" وأنه اعتبر شرعا "*شهادة*"، واعتبرت الوثيقة هذه الإجراءات اعتبارا "*شرعيًا*"؛ مما يؤكد أن الأمر لم يكن فقط في إطار إداري دقيق، ولكن له بعده الشرعي أيضًا الذي يؤكد سلامة إجراءات هذا التقرير في كل من الإطارين الإداري والشرعي.

---

[42] بالرغم من أن لجنة حفظ الآثار العربية أكدت على هذا التوجه إلا أنه يلاحظ أنها أحياناً لم تستطع مراجعة هذه الوثائق واتخذت قرارات غير صحيحة في استكمال بعض العناصر أو المنشآت في غياب التأكد من هيئة البناء الأصلي. انظر: عبد المقصود، ***دراسة أساليب ترميم وحفظ الآثار***، 15.

[43] محكمة الباب العالي ، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر 22- 23.

[44] في بعض الحالات الأخرى كان أهل الخبرة يحددون القيمة ويكون هذا التحديد في إطار ظروف كل عملية على حدة وفي أحيان أخرى كان يتم تحديد القيمة تخميناً أي تقديرا يقبل الزيادة والنقص لأن قد يحدث أثناء التنفيذ أن يتطلب الإصلاح زيادة عما قدر أو قد يتكلف أقل مما قدر وفي أحيان أخرى يترك الأمر دون تحديد هيئة كما هو هذا الحالة في قبة قلاوون . للاستزادة راجع : علام، "دراسة لمحاضر الكشف "، 300-301 ؛ منصور، ***طوائف المعمار***، 253.

[45] محكمة الباب العالي ، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر رقم 23

إقرار القاضي لخطة التنفيذ والتمويل

وإذا كان تقرير أهل الخبرة (المهندسون) قد وضع خطة إعادة بناء القبة في إطار شروط تعيدها إلى ما كانت عليه، وفي إطار ضمانات توفير مواد البناء اللازمة لها فإن قاضي القضاة بدوره أقر هذه الخطة وفق شروطها ومقوماتها المقترحة من جانب أهل الخبرة بعد أن علم بتفاصيلها وأذن للأمير محمد أغادار السعادة بإعادة البناء وفقها.

كما أنه حدد مصادر التمويل من ريع الوقف وهذا هو ما جرت به العادة وفق نصوص الوقف المعتمدة شرعًا في وثيقة الوقف فإنه وضع في إطار اقتراحه للتمويل أنه "*إذا زاد شيء من عمارتها وإعادتها واحتاجت إلى أموال لا يقوم بتغطيتها ريع الوقف في فترة الإصلاح والإعادة (بناء القبة) يصرف (ناظر الوقف) من ماله وصلب حاله ويستقطعه من ريع الوقف المرقوم إذناً شرعياً مقبولا بالطريق الشرعي وأشهد على نفسه بذلك وشهد به*"[46]، وهذا التوجيه من جانب قاضي القضاة بتغطية تكاليف الإنشاء الزائدة عن ما بقي من ريع الوقف للناظر "*أشهد قاضي القضاة نفسه عليه وشهد به*" حتى يكون في الإطار الشرعي المقبول. وهو ما يعني في النهاية أن قاضي القضاة إلى جانب إقراره لخطة الترميم وإعادة بناء القبة ضمن تمويل هذه العملية سواء من مصادر ريع الوقف أو من جانب ناظر الوقف الذي يسترد ما يصرفه من ماله حال توفر ذلك من ريع الوقف. وهذا يعني أن إذن القاضي بإعادة بناء القبة وإصلاح المقصورة وتركيبة القبة توفرت له كافة مقومات التنفيذ.

تنفيذ خطة الترميم

نظرًا لعدم العثور على وثيقة الكشف النهائي لمراجعة ما تم من أعمال معمارية في القبة تنفيذًا لإذن قاضي القضاة المشار إليه –حتى الآن– فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تم إعادة بناء القبة بمعرفة ناظر الوقف محمد أغادار السعادة أو غيره وفق ما أذن به قاضي القضاة؟

إعادة بناء القبة

في سياق ترجمة عبد الرحمن كتخدا التي وردت في سياق ذكر من مات سنة 1190هـ/ 1776م ذكر الجبرتي أعمال عبد الرحمن كتخدا المعمارية وذكر في هذا السياق أنه "*جدد المارستان المنصوري، وهدم أعلى القبة الكبيرة المنصورية والقبة التي كانت بأعلى الفسحة من الخارج ولم يعد عمارتها بل سقف قبة المدفن فقط وترك الأخرى مكشوفة ...*"[47]، وهذا النص في غاية الأهمية حيث يشير صراحة إلى أن عبد الرحمن كتخدا الذي باشر نظارة الوقف القلاووني منذ الثامن عشر ذي الحجة

[46] محكمة الباب العالي ، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر 25-26.
[47] الجبرتي، ***عجائب الآثار***، ج2، 853.

1174هـ/1761م[48] قد قام بأعماله المعمارية في الوقف القلاووني ومن بينها هدم القبة الكبيرة المنصورية – موضوع البحث– وقبة أخرى كانت في المنطقة التي بأعلى الفسحة التي تقع غرب المدفن، ولم يُعد عمارتهما. ويذكر الجبرتي نصًا أنه "*سقف قبر المدفن فقط*" وتفسير مفردات هذا النص تساعد على فهمه وإزالة أي لبس حدث بشأن فهمه ومن هذه المفردات وصف المؤرخ الجبرتي للقبة التي تعلو المدفن بالقبة الكبيرة المنصورية تمييزاً لها عن القبة الثانية التي كانت تعلو الفسحة التي تقع في الجهة الغربية من المدفن، والتي لم يعاد عمارتها، وتركت المساحة التي كانت تغطيها مكشوفة. بينما غطيت المساحة المثمنة التي كانت تغطيها القبة بسقف. والسقف في إطار المصطلح المعماري يختلف عن القبة حيث أنه يكون مسطحا ويتكون من طبقات محددة تمنع سقوط المطر داخل الوحدة التي يعلوها، ويمكن استخدامه من أعلى كأرضية يمكن استخدامها لطابق يعلو هذا السقف[49].

وإذا كان الجبرتي قد ذكر تحديدا من الناحية المعمارية ما حدث في عهد عبد الرحمن كتخدا من أعمال معمارية في القبة الكبيرة التي كانت تعلو ضريح قلاوون، والقبة التي كانت تعلو الفسحة الغربية أو ما كان يطلق عليه في عهد قلاوون 'رواق القبة' فإن وثيقة كشف مؤرخة بشوال سنة 1175هـ/1761م توثق لطلب عبد الرحمن كتخدا بإعتباره ناظر وقف قلاوون إجراء إصلاحات معمارية لمجموعة قلاوون بعد توليه نظارة الوقف مباشرة. جاء بهذه الوثيقة ما يشير إلى ما إعتزم عمله في القبة بناء على حالتها المعمارية السيئة، فقد ورد في هذه الوثيقة بالنص أن "*كشف في يومه وتاريخه* (5 شوال سنة 1175هـ/1761م) *بحضرة الجماعة المعين أسماؤهم عاليه على كامل القبة والمدرسة والبيمارستان المنصوري المرقوم أعلاه/ داخلا وخارجاً سفلاً وعلواً فوجدت قبة الواقف المذكور أعلاه مستهدم سقفها الذي علو ضريح الواقف المرقوم وسقط قبل تاريخه/ وسقف إيوان القبة المذكورة خرب مستهدم*[50] *مفكك أبنيته ومائلة عمدانه من تفككه ومتقطع بعض أبنيته وصدر إذن قاضي القضاة لعبد الرحمن كتخدا بعمارة ومرمة كامل ما يحتاج اليه الحال من العمارة/ والمرمة الضروريين بالقبة والمدرسة والبيمارستان المنصوري المذكورين أعلاه وبالصرف على ذلك جمعيه من ماله وصلب حاله/ وكل شيء أصرف على ذلك يكون له صدقة على البر والتقوى*"[51].

وقد ورد بسجل هذه الوثيقة إشارة واضحة إلى أن هذه الأعمال كان الانتهاء منها في شهر المحرم سنة 1176هـ/1754م، وإذا كانت أعمال عبد الرحمن كتخدا في قبة قلاوون قد بدأت بعد هذا الإذن

[48] محكمة الباب العالي، ***السجل رقم 2666 رقم 441*** ، سطر 6 ؛ مبارك، ***الخطط التوفيقية***، ج5، 230.
[49] السقف في إطار المصطلح المعماري الفقهي يتكون من أربع طبقات ذكرها أبن الرامي وهي " الخشب وما يلقى عليه من لوح وقصب والتراب، الاصطاك والأكحال. انظر: عثمان، ***الإعلان بأحكام البنيان***، 19.
[50] محكمة الباب العالي ، ***وثيقة رقم 230*** ، سطر 17-18.
[51] محكمة الباب العالي ، ***وثيقة رقم 230*** ، سطر 31-33.

الشرعي من قاضي القضاة في 5 شوال 1175هـ، وانتهت في المحرم سنة 1176هـ/1754م فإنها تكون قد استغرقت على أقصى تقدير أربعة شهور، مشتملة على هدم القبة الخشبية وعمل سقف سطح بديلاً عنها، كما حدثت تعديلات مهمة في رواق القبة من الجهة الغربية الذي وصفه الجبرتي 'بالفسحة'، وذكر أنه أزال القبة التي كانت به. وفي ضوء ذلك يتضح ما يلي:

1- أنه تم بناء قبة بالفعل غير تلك التي سقطت سنة 1167هـ/1754م، والتي كانت ترجع إلى عصر قلاوون، وهو ما يعني أن القبة التي هدمها عبد الرحمن كتخدا لم تكن القبة الأصلية.
2- في إطار دراسة نص وثيقة الكشف فإن هذه القبة بنيت بالخشب وفق الشكل الذي كانت عليه قبة قلاوون، وهذا هو الاحتمال الغالب.
3- أن هذه القبة التي انشئت بعد سنة 1167هـ/1754م، وغالباً بمعرفة ناظر الوقف السابق لعبد الرحمن كتخدا وهو محمد اغادار السعادة تعرضت لخلل ما مما أدى بناظر الوقف الجديد عبد الرحمن كتخدا أن يقوم بهدمها وبناء سقف مسطح بديلاً عنها.

وهذه الحقائق الجديدة تكشف عن أن ما تذكره بعض الدراسات من هدم عبد الرحمن كتخدا للقبة الأصلية التي أنشئت في عهد قلاوون غير صحيح؛ ذلك أن ما هدمه عبد الرحمن كتخدا هو القبة التي أعادها ناظر الوقف بعد الإذن بالإعادة سنة 1167هـ/1754م.

السقف المسطح البديل للقبة العثمانية لمدفن قلاوون

سبق أن أشرنا إلى أن الجبرتي ذكر تأكيدًا أن عبد الرحمن كتخدا هدم القبة التي كانت تعلو المدفن – القبة التي أنشئت في العصر العثماني– وقال: "*ولم يعد عمارتها* (يقصد قبة المدفن والقبة بالفسحة الغربية) *بل سقف المدفن فقط*"، وهذه النوعية من التسقيف التي ذكرها الجبرتي جاءت كما أشرنا بالهيئة المسطحة. وقد عثرنا على صورة ترجع إلى سنة 1883م حيث وردت ضمن لوحات مصورة في كتاب تم تأليفه في هذا التاريخ لستانلي لين بول[52]، وهذه الصورة لمدفن قلاوون قبل إنشاء القبة الحالية التي أنشأتها لجنة حفظ الآثار العربية سنة 1321هـ/1903م، والتي أنشئت بالخرسانة لعدم معرفة مادة بناء القبة الأصلية، والتي لم تكن معروفة بالتأكيد قبل هذا البحث، والتي بنيت على نمط قبة الأشرف خليل بن قلاوون (لوحة 4)؟!

يظهر في هذه الصورة البناء المثمن من الخارج، والذي تتخلله الحنايا المعقود بعقود مزدوجة الإطار – كما حال سائر العقود الأصلية في منشأة قلاوون–، وبصدر كل حنية نافذة قندلية أصلية، ويؤطر كل حنية إطار قالبي بارز قليلاً، ويعلو الضلع العلوي لهذه الأطر والذي يبدو متصلاً بناء يرتفع قليلاً

[52] لين بول ، ***الحياة الاجتماعية***، لوحة 17 مقابل ص 128 ، ولوحة رقم 3 بهذا البحث.

يعلوه السقف المسطح، والذي هو في الغالب السقف الذي قام بعمله عبد الرحمن كتخدا بديلاً عن القبة (لوحة رقم 3)، ويتطابق هذا الوصف مع القطاع السفلي من المثمن الذي يظهر فوق مستوى السطح الأفقي المجاور للمدفن. أما القطاع العلوي المضاف بمعرفة لجنة حفظ الآثار العربية (لوحة 5) ويمكن تحديده في إطار المقارنة بين الصورتين –صورة ستانلي لين بول والصورة الحديثة بعد بناء القبة بمعرفة لجنة حفظ الآثار العربية– حيث أن هذا القطاع يبدأ من أسفل ببناء مثمن المسقط بإرتفاع مقارب لإرتفاع البناء المثمن الذي يعلو الإطار العلوي للحنايا التي سبقت الإشارة إليها، وهذا البناء يبرز قليلاً من القطاع المشابه أسفل، ثم يلي ذلك بناء بدن القبة الذي يدعمه في الأركان الثمانية أسفله دعامات بارزة تشبه مثيلاتها في قبة الأشرف خليل بن قلاوون النمط الأصلي الذي اقتبست منه[53]، وتخلل بدن القبة من أسفل أربع نوافذ معقودة بعقود مدببة أما بدن القبة فهو ذو قطاع كروي مدبب يعلوه هلال نحاسي.

تاريخ إنشاء السقف المسطح بمعرفة عبد الرحمن كتخدا

حدث خلط واضح ولبس كبير في فهم نص الجبرتي المتعلق بهدم قبة قلاوون حيث رأت الدراسات السابقة أن هذا الأمر كان في سنة 1190هـ/1776–1777م التي توفي فيها عبد الرحمن كتخدا، وبمراجعة ما ورد في الوثائق المكتشفة حديثاً والتي تخص مجموعة قلاوون وأعمال عبد الرحمن كتخدا التي تمت بها أثناء فترة نظارته للوقف القلاووني القبة (المدرسة والبيمارستان)، وكذلك مراجعة ما ذكره الجبرتي من معلومات عن حياة عبد الرحمن كتخدا نفسه تجلي الأمر. فقد ذكر الجبرتي أن عبد الرحمن كتخدا "*نفي إلى بلاد الحجاز حيث أخرجه على بيك منفياً إلى الحجاز وذلك في أوائل شهر ذي القعدة سنة ثماني وسبعين ومائة ألف، فأقام بالحجاز اثنتي عشرة سنة، فلما سافر يوسف بيك أميراً بالحاج في السنة الماضية صمم على إحضاره صحبته إلى مصر فأحضره في تختروان في سابع شهر صفر سنة تسعين ومائة وألف، وقد أستولى عليه العي والهرم وكرب الغربة، فدخل إلى بيته مريضاً، فأقام أحد عشر يوماً ومات فغسلوه وكفنوه وخرجوا بجنازته في مشهد حافل ... ودفن بمدفنه الذي أعده لنفسه في الجامع الأزهر*"[54]. هذه الرواية تعني أن عبد الرحمن كتخدا ظل لمدة اثنتى عشرة سنة منفيًا في بلاد الحجاز من 1178هـ/1764م إلى صفر 1190هـ/1776م توفي في الثامن عشر من صفر من هذا العام سنة 1190هـ/1776م. وهو ما يعني أن نظارته لمباشرة الوقف مباشرة فعليه طيلة هذه السنوات التي أقام فيها في الحجاز لم تكن قائمة.

[53] Creswell**, The *Muslim Architecture,*** p.217**,** plate 77.
Abouseif**, *Cairo of the Mamluks,*** p.138, Fig. 78, p1.43, Fig. 86.

[54] الجبرتي، ***عجائب الآثار***، ج2، 856.

وتكشف احدى الوثائق المكتشفة حديثاً أنه بعد أن آلت نظارة وقف قلاوون إلى عبد الرحمن كتخدا في 18 ذي الحجة سنة 1174هـ بدأ على الفور ممارسة أعماله في الوقف سواء كانت هذه الأعمال متعلقة بمتابعة المنشآت والأراضي الموقوفة لزيادة ريعها، أو بإجراء إصلاحات متعلقة بأرباب الوظائف وتحديد الوظائف المهمة الضرورية التي يستطيع ريع الوقف تغطيتها أو القيام بالإصلاحات المعمارية الضرورية اللازمة لمنشآت الوقف متمثلة في القبة والبيمارستان والمدرسة وهذا العمل الأخير استدعى قيامه برفع إنهاء (تقرير لقاضي القضاة) يطلب من الأذن بإجراء هذه الإصلاحات من ماله الخاص تبرعاً منه لجهة الوقف، وكان في ذلك في المحرم سنة 1175هـ/1761م. حيث تخربت منشآت الوقف وبعد حصوله على الإذن الشرعي بإصلاح ما يراه ضرورياً قام عبد الرحمن كتخدا حسب الإذن المذكور "*وأزال ما بذلك من التخرب والاستهدام وبنى وعمّر أبنية وعمارات محتاج إليها الحال بالبيمارستان والمدرسة والقبة المذكورة أعلاه داخلاً وخارجاً سفلاً وعلواً حتى صار التي هو عليها الآن وصرف على ذلك من ماله وصلب حاله وتبرع بما صرف لجهة الوقف المذكور*"[55]، وتم الكشف على هذه الأعمال حسبما ذكرت الوثيقة في شوال سنة 1175هـ/1761م[56]، وهكذا تقطع هذه الوثيقة بأن أعمال عبد الرحمن كتخدا كانت في المدة المحصورة بين حدود الإذن الشرعي بالإصلاح في المحرم سنة 1175هـ وشوال سنة 1175هـ حتى تم العمل وطلب الناظر الكشف عما أتمه من أعمال، وتأتي القبة ضمن هذه المنشآت حيث ذكرها ضمن المنشآت التي جرت بها إصلاحات وورد أن الإصلاحات كانت في المجمل في داخل و خارج هذه المنشآت سفلاً وعلواً وهو ما يعني أن إصلاحات عبد الرحمن كتخدا التي وصفها الجبرتي بإزالة القبة الكبيرة وعمل سقف بديل لها كانت ضمن هذه الإصلاحات.

وإذا كان الأمر كذلك فإنه يثبت عدم صحة ما ورد في الدراسات السابقة من أن أعمال عبد الرحمن كتخدا ترجع إلى سنة 1190هـ/ 1776م.

وهناك من الباحثين الذين يرون أن هذه الإصلاحات وقعت سنة 1190هـ اعتمادًا على وما ورد في إحدى الوثائق التي ترجع إلى هذا التاريخ[57]، وهذه الوثيقة ترجع إلى التاسع والعشرين من شوال سنة 1190هـ تحديدًا، وهذه الوثيقة كما هو واضح من تاريخها ترجع إلى فترة تالية للفترة التي تولى فيها عبد الرحمن كتخدا نظارة وقف قلاوون بل إنها صدرت بعد تاريخ وفاته –كما سبق الإشارة– وقد ورد في هذه الوثيقة ما يشير إلى أن أعمالاً معمارية قد حدثت في منشآت قلاوون، وتحديداً في البيمارستان والمدرسة ولم يرد فيها أي ذكر لأعمال معمارية في القبة، وورد في نص الوثيقة أن الذي

[55] محكمة الباب العالي ، ***سجل رقم، وثيقة رقم 441*** ،سطر 26-27.
[56] محكمة الباب العالي، ***سجل وثيقة رقم 266 ووثيقة رقم 441***.
[57] منصور ، ***طوائف المعمار***، 218، 221.

تولى هذه الأعمال " محمد بن حموده بن المرحوم أحمد فرحات المباشر الوقف البيمارستان المنصوري وهو الوكيل الشرعي يومئذ عن فخر الأكابر والأعيان الجناب المكرم الشيخ محمد جاويش مستحفظان تابع المرحوم الأمير عبد الرحمن كتخدا القازدغلي وهو الناظر الشرعي يومئذ على أوقاف المغفور له قلاوون الصالحي ..."[58]، ويتضح من هذا العرض أن هذه الوثيقة تعكس أعمالاً معمارية تمت بالبيمارستان والمدرسة في مرحلة لاحقة لمرحلة عبد الرحمن كتخدا[59]، وليس لها أي علاقة بالقبة تحديدا.

القبة الحالية من إنشاء لجنة حفظ الآثار العربية سنة 1321هـ/1903م

أشارت تقارير لجنة حفظ الآثار العربية إلى أن القبة الحالية تم إنشاؤها بمعرفة لجنة حفظ الآثار العربية في إطار ما تم من إصلاحات في القبة تم بموجبها ترميم زخارفها من الداخل وإنشاء القبة الخرسانة التي حلت محل السقف المسطح الذي عمل بمعرفة ناظر وقف البيمارستان عبد الرحمن كتخدا –والذي سبقت الإشارة إليه– وقد أشارت الدراسات إلى أن بناء القبة جاء وفق قبة الأشرف خليل بن قلاوون (لوحة 5) وبنيت بالخرسانة (؟!) وفقاً لرأي هرتس باشا[60].

في إطار ما سبق عرضه وتحقيقه وتصحيحه من معلومات سابقة عن قبة قلاوون إبتداء من بنائها في عهد قلاوون وحتى إعادة بنائها بصورة مغايرة للقبة الأصلية في إطار عدم معرفة الشكل الأصلي لها، واقتراح أقرب نموذج معاصر ومتشابه في قطاعه السفلي المثمن كنموذج لإعادة البناء وهو قبة الأشرف خليل. يتضح خطأ إعادة بناء أو استكمال عنصر معماري في إطار الإعتماد على النماذج المعاصرة، أو حتى التشابه في بعض أجزاء هذا العنصر المراد استكمال جزء مع عناصر المبنى المراد استكماله. ومن ثم فإن تحقيق هذا الخطأ يستدعي اعتبار تصحيحه في أقرب فرصة يمكن فيها إعادة التصحيح وكذلك اعتبار هذا الأمر في إطار إعداد مشروع لترميم أي أثر من الآثار يفترض استكمال عناصر مفقودة منه.

مقصورة قبة قلاوون

أنشأ هذه المقصورة الناصر محمد بن قلاوون وقد بقي على المقصورة بقايا من شريط من الكتابة بخط الثلث يشير إلى هذا الأمر نصه "**بسم الله الرحمن الرحيم أمر بإنشاء هذه المقصورة مولانا (السلطان) المالك الملك الناصر ناصر الدنيا والدين سلطان الإسلام**" لوحة رقم (6)، وهذه البقايا من النص الكتابي لا تتضمن تاريخًا محددًا لإنشاء المقصورة، وهناك محاولة لقان برشم لتحديد تأريخ عمل هذه المقصورة في إطار

[58] منصور، ***طوائف المعمار***، 218، 221؛ وثيقة رقم 1355، سطر 24 .
[59] أوقاف، ***وثيقة رقم 1179***، سطر 4-5 ؛ علام، " دراسة لمحاضر الكشف"، 329.
[60] ***كراسات لجنة حفظ الآثار العربية***، الكراسة رقم 25، ص 63 ؛ كراسة رقم 23، 95 ؛ أحمد، ***الإصلاحات المعمارية***، 27.

ربطها بأعمال الناصر محمد بن قلاوون بالمدفن وبخاصة إصلاح عمارة المئذنة الذي تم سنة 703هـ/1303م[61]. وهذه المقصورة كانت من العناصر المعمارية التي تعرضت للتهشم والكسر بفعل سقوط القبة الأصلية عليها في شوال سنة 1167هـ/1754م حيث تذكر الوثيقة – موضوع الدراسة– أنه عندما سقطت القبة تهدمت "*تركيبة القبر الواقف المذكور والدرابزين الخشب على قبر الواقف المشار إليه أعلاه*"[62].

وقد ورد هذا التقرير في إطار الإنهاء الصادر من ناظر الوقف محمد أغا دار السعادة لقاضي القضاة للنظر بالإذن بالكشف على ما حدث تمهيدًا لإعادة ما تهدم إلى حالته الأصلية.

ثم ورد في تقرير فريق الكشف الذي يشتمل على أهل الخبرة من المهندسين بعد معاينة ما حدث في القبة نتيجة سقوطها أنهم وجدوا "*تركيبة القبر المذكور من الرخام مكسرة وبها درابزين من الخشب معشق في بعضه بعضاً مكسر وأقر أهل الخبرة بهذا التقرير إقراراً وافياً أمام القاضي* كشفًا وإخبارًا وشهادة بذلك أيضاً وقرروا إعادة بناء القبة وتركيبة القبر و المقصورة الخشب الدرابزين وإعادة ذلك على حكمه السابق"[63].

وفي ضوء ما ورد من نصوص سابقة بالوثيقة يتضح أن المقصورة الخشب والتي أطلق عليها مصطلح 'درابزين خشب' قد تعرضت للكسر وتداخلت أجزاؤها بعضاً في بعض وهو ما تطلب الإصلاح والإعادة بالشكل الذي كانت عليه، ونتج عن هذا التهشم في الغالب تهشم الجزء الأكبر من الألواح الخشبية التي كانت تتضمن بقايا الشريط الكتابي الذي فقد ، سيما وأن القطاع العلوي من جوانب المقصورة كان معرضاً أكثر من غيره لقوة اصطدام القبة الساقطة عليه.

في ضوء هذه الحقيقة يتضح أن المقصورة قد جددت ضمن الإصلاحات المعمارية التي حدثت بعد الإذن بإعادة القبة والمقصورة والتركيبة إلى حالتها الأصلية وهو ما حدث غالباً سنة 1167هـ بعد الحادي عشر من المحرم من هذا العام، والذي صدر فيه إذن قاضي القضاة بالإصلاح والترميم وإعادة البناء، وهذه المقصورة جددتها لجنة حفظ الآثار العربية في إطار أعمالها بالقبة (لوحة 7).

تركيبة القبر

ورد في الإنهاء الصادر من ناظر وقف بيمارستان قلاوون أنه عندما سقطت قبة المدفن كانت تركيبة القصر من العناصر المعمارية التي تعرضت للتهدم والكسر في بعض أجزائها فقد ورد في نص

[61] Creswell, ***The Muslim Architecture,*** p.191 .

[62] محكمة الباب العالي، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر 7-8.

[63] محكمة الباب العالي، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر 18-19

الوثيقة إن نتيجة سقوط القبة الخشبية على المقصورة والتركيبة "*تهدمت تركيبة قبر الواقف المذكور والدرابزين الخشب الداير على قبر الواقف المشار إليه / أعلاه وتكسرت الرمامين الرخام*" وورد في موضع أخر في تقرير فريق الكشف أنهم وجدوا "*تركيبة القبر المذكور الرخام مكسرة*"[64]. والتركيبة الخاصة بقلاوون يلاحظ أنها مبنية بالرخام في مستواها الأسفل ومجلده بالخشب في المستوى الأعلى. ولا نستطيع أن نقطع بأن قطاعها العلوى الهرمي أصيل ولكن الأشرطة الكتابية في الجانبين القبلي والبحري والتي تتضمن بقاء نقوش كتابية أصلية ترجع إلى العصر المملوكي هي التي يمكن القطع بأصالتها وإدماجها ضمن ما حدث من ترميم لإعادة التركيبة إلى سابق هيئتها. وربما تكون قد تعرضت للترميم في فترات لاحقة على الترميمات التي حدثت وفق الإذن الذي أصدره قاضي القضاة في 11 شوال سنة 1167هـ، وإذا كان الموثق قد استخدم مصطلح 'تركيبة' فإنه استخدام دقيق يشمل القطاع السفلي الرخام والخشبي في المستوى العلوي. وفي إطار ذلك يمكن مراجعة استخدام هذا المصطلح[65].

كما تتضمن الوثيقة في إطار ما ذكرته عن إذن قاضي القضاة بالإصلاح أنه أذن "بإعادة القبة وتركيبة القبر والمقصورة الخشب الدرابزين وإعادة ذلك على حكمه الأصلي كما كانت ..."[66]. ويلاحظ من خلال هذه النصوص أن الموثق يستخدم مصطلح 'تركيبة' ولم يستخدم مصطلح 'تابوت' الذي أطلقته بعض الدراسات الحديثة على هذا العنصر، ويأتي ذلك ربما في إطار تجليد المستوى العلوي الهرمي من التركيبة بالخشب، وهو التجليد الذي يثبت أصالة بقايا النقوش الخشبية خاصة في الألواح التي في الجانبين القبلي والبحري، والتي تتضمن نقوشا كتابية بالخط الكوفي في الشريط العلوي، وبالخط الثلث في الشريط السفلي، والكتابات الباقية من هذا الشريط الأخير تتضمن الإشارة إلى اسم السلطان قلاوون وبعض ألقابه والدعاء له بما نصه[67] "... الدنيا والدين قلاوون الصالحي سلطان الإسلام والمسلمين قدس الله روحه ونور ضريحه انتقل إلى رحمة الله تعالى ... " لوحة (8)، وتوجد كتابات كوفية تعلو هذا النقش نصها "**بسم الله الرحمن الرحيم إن في خلق السموات والأرض واختلاف ...**"[68]، والتركيبة تتكون من مستويين: مستوى سفلي من الرخام في أركانه رمامين رخام، والمستوى العلوي المجلد بالخشب، وهو ما يعني إعادة ترميم التركيبة، ولا توجد أدلة اثرية باقية

---

[64] وتطلق بعض الدراسات على تركيبة القبر مسمى "تابوت" والتابوت من الفعل تبت لها دلالات متنوعة منها أنه صندوق يوضع فيه المتاع ومنها الذي يكون من الخشب، وأيضاً الصندوق الذي توضع فيه جثة Coffin، ومنها بيت الذخائر في المعبد، وأقرب هذه الدلالات إلى موضوع البحث أنه "سقيفة مستطيلة من الخشب تقام فوق القبر". راجع: ابن منظور، ***لسان العرب***، ج2، 211 ؛ دوزي، ***تكملة المعاجم العربية***، ج1، 9.

[65] عبد الوهاب، ***تاريخ المساجد الآثرية***، 119 ؛ عبد العال، ***شواهد القبور***، 111 . سيما أن هناك من الباحثين من رأي استخدام مصطلح "تركيبة خشبية" على التراكيب التي تكون كلها من الخشب، انظر: خليفة ، *الفنون الزخرفية*، 96 . وهو إستخدم ذات المصطلح في إطار وصف المادة التي شكلت منها التركيبة وهو استخدام موفق سار على نهجه آخرون فورد إستخدام "تركيبة خزفية" و يقصد بذلك الكسوه الخرفية التي كسى بها بناء التركيبة، انظر: عبيد، "تراكيب القبور الخزفية"، 97.

[66] محكمة الباب العالي ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر 24-25.

[67] عبد الوهاب، ***تاريخ المساجد الاثرية***، 119.

[68] عبد العال، ***موسوعة الخط الكوفي***، 67-68.

تشير إلى إعادة النقوش الكتابية كما كانت، ولكن الجزء الباقي من الشريطين الأصليين هو فقط الذي تم إعادته.

يلاحظ أن أحد نظار الوقف قد أضاف شاهدين من الرخام على التركيبة الرخامية التي على قبر المنصور قلاوون يتوج أحدهما عمامة بها ريشة مذهبة (لوحة 9) وعلى الآخر أبيات من الشعر.

البعد الإداري والتقني

تتضمن الوثيقة موضوع البحث بعداً إدارياً تقنياً مهمًا يرتبط بموضوع إدارة العمارة في العصر الإسلامي بصفة عامة وفي مصر على وجه خاص. كما أن ما ورد فيها من نصوص تتعلق بمواد الإنشاء وأساليبه والمصطلحات المعمارية له أهمية في دراسة البعد التقني بالعمارة في مصر في العصر العثماني في مصر بصفة خاصة والعمارة الإسلامية على وجه العموم.

وإذا كان الاهتمام بدراسة هذه الجوانب ما زال في مراحله الأولى[69]، بسبب ندرة المصادر التي تغطي هذه الجوانب؛ فإن وثائق الكشف تعد في ذاتها من أغنى المصادر الثرية بالمعلومات التي ترتبط بهذه الجوانب، والتي تكتسب أهميتها من حيث أنها تعكس ممارسات ميدانية فعلية مرتبطة بالمحافظة على المنشآت وإصلاح عمارتها أو إعادة بناء ما تهدم منها لسبب أو لآخر، كما أنها تعكس في حالات أخرى كثيرًا من النوازل المرتبطة بالمجال العمراني والمعماري.

أولاً: البعد الإداري

تمثل الوثيقة –موضوع البحث كما سبقت الإشارة– المرحلة الثانية من المراحل التي يتم تنفيذها بمعرفة المسئولين على إعادة العمارة ومؤسساتها لإصلاح ما يتعرض له المبنى الموقوف من خلل أو تهدم لإعادته إلى حالته الأصلية التي لا تسبب ضرراً للمار والجار. والمرحلة الأولى تتمثل –كما سبقت الإشارة– في الإنهاء الذي رفعه ناظر الوقف القلاووني محمد أغادار السعادة لقاضي القضاة بمصر أنذاك، والذي يذكر فيه ما حدث بسبب سقوط قبة قلاوون، ويعكس ذلك السطور الأولى من الوثيقة ما ورد في هذا الإنهاء فقد ذكر الموثق أن ناظر الوقف محمد اغادار السعادة رفع تقريره لقاضي القضاة ذاكرا السقوط، ثم أورد بالتفصيل ما حدث بالقبة من سقوط، وموعد التهدم والتكسير ثم أنهى تقريره بطلب الإذن من قاضي القضاة بعمارة ما تهدم وإعادته إلى شكله الأصلي الذي كان عليه[70].

[69] Abou seif, ***Cairo of the Mamluks,*** p. 43-47.

[70] محكمة الباب العالي، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر 1-9.

المرحلة الثانية أشارت الوثيقة تفصيلاً إلى ما تم بها حيث قام قاضي القضاة في ذات اليوم الذي ورد إليه فيه إنهاء الناظر بتشكيل فريق إداري وتقني بغية الكشف عن قبة قلاوون، ومعاينة ما حدث بها من سقوط، وما نتج عن هذا السقوط من تلف في عناصر اخرى بقبة قلاوون كالمقصورة والتركيبة الرخامية التي تعلو قبر صاحب الوقف قلاوون الصالحي، لإعداد تقرير تقني فني ورفعه لقاضي القضاة.

تجدر الإشارة إلى تكوين هذا الفريق الذي ضم الموثق الذي كتب الوثيقة موضوع البحث، ورفيق له يدعى أحمد الجوخدار، ومحمد الدجوي المتصرف بالمحكمة التي نظرت في الموضوع، وهؤلاء الثلاثة يمثلون الجهة القضائية (المحكمة التي تنظر الموضوع). كما ضم الفريق الأمير أحمد أغا باش جاويش أغوات دار السعادة بمصر، والأمير أحمد أفندي سابع نوبة طائفة جاويشان، والأمير محمد كاتب بيت المال، وهؤلاء من الأغوات أي من رجال السلطة الحاكمة. وضم الفريق كذلك بعض أرباب الوظائف بوقف قلاوون منهم الشاد على الوقف المذكور، والأمير على كتخدا، والشيخ نور الدين على الشهير بجبريل حكيم باشي بمصر المحروسة وبالوقف، والشيخ محمد الهواري جراح باشي بالوقف، والشيخ إبراهيم بن الشيخ أحمد الأبواني، والحاج محمود وزين الدين مصطفى يحي الشنواني، والحاج مصطفى بن فرحات من مباشري الوقف، وبعض الوجوه الأخرى مثل السيد حسين، ومحفوظ بن إلياس، وكذلك جمع غفير من المسلمين ومن سكان المحلة الذين يمثلون في هذه الحالة ما يمكن أن يطلق عليه 'المجتمع المدني' صاحب المصلحة المرتبط بوقف قلاوون بإعتبار الجيرة[71]، بالإضافة إلى هؤلاء يضم فريقًا من أهل الخبرة من المهندسين المتخصصين في مجال العمارة لهم إعتباراتهم الوظيفية المرتبطة بأعمال مراقبة العمارة وشئونها وكان على رأس هؤلاء شيخ طائفة المهندسين سليمان بليحة، ورفيقه الحاج على بن المرحوم على، ويمثلان طائفة المهندسين[72].

جدير بالذكر أن شيخ طائفة المهندسين سليمان بليحة ورد إسمه مختصرا في الوثيقة – موضوع البحث–، حيث ورد في وثيقة أخرى بصيغة "*سليمان بليحة شيخ طائفة المهندسين بمصر ابن المرحوم مصطفى*"[73]. هذه الوثيقة مؤرخة في 29 شوال سنة 1190هـ/ 1776م، هو ما يعني أن سليمان بليحة ظل شيخًا لطائفة المهندسين فترة طويلة تمتد على الأقل من شوال 1167هـ/1754م إلى 1190هـ/1776م، وهي مدة طويلة تثبت جدارته لتولي شياخة طائفة المهندسين.

---

[71] محكمة الباب العالي، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطور 10-17.

[72] من المهم الإشارة إلى أن "شيخ طائفة المهندسين" كانت وظيفته تختلف عن وظيفة معمار باشا وهو أمر لم يتضح لدى أحد الباحثين فخلط بين الوظيفتين . الإمام ، أرباب الخبرة المعمارية ، ص 618-621، وتنبهت دراسة لاحقة لهذا الخلط وأوضحت أن وظيفة معمار باشي وظيفة تختلف عن وظيفة شيخ طائفة المهندسين والبنائين وأن لكل وظيفة مهامها. انظر: منصور، ***طوائف المعمار***، 11- 12. ويؤكد على ذلك مرة أخرى نص هذه الوثيقة موضوع البحث.

[73] أوقاف، **الأرشيف التاريخي**، وثيقة رقم 1790 بتأريخ 29 شوال سنة 1190 هـ سطر 19.

كذلك تجب الإشارة في إطار الأسماء والوظائف إلى إسم المهندس الثاني رفيق الشيخ سليمان بليحة من طائفة المهندسين، وهذا الاسم في الغالب هوعلى الكلشني حيث ورد إسم على الكلشني كأحد المهندسين المعروفين في مصر وتحديدًا في القاهرة في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي[74].

تؤكد هذه الوثيقة وغيرها من الوثائق على أن إسم 'طائفة المهندسين' اسم شاع إطلاقه على طائفة المهندسين وغيرهم من المشاركين في أعمال العمارة، وليس كما يرى أحد الباحثين من أن إسم الطائفة هو'طائفة البنائين'، وإذا كان إسم طائفة المهندسين قد شاع استخدامه في الوثائق، ونرى أنه هو الأدق في إطار إعتبار المهندسين على رأس العاملين في مجال العمارة من الناحية التقنية والفنية ومن الناحية العلمية أيضًا حيث أن المهندسين كانوا يتولون أيضًا ترقية بعض البنائين المهرة الحاذقين لرتبة مهندس، كما أنهم هم الذين يتولون الأعمال المعمارية الهندسية التي تتطلب معرفة علمية خاصة لا يتحصل عليها البناؤون الذين يكتسبون مهارة البناء والخبرة دون التعلم الهندسي المتقدم. وإذا كان الموثق قد نص في الوثيقة – موضوع البحث– على أن اسم الطائفة هو 'طائفة المهندسين' دون غيرهم[75]، فإن ذلك يتفق تمامًا مع المهمة التي كلف بها فريق الكشف بأدائها، والتي تقع في صميم العمل الهندسي المعماري الخاص بالمهندسين دون غيرهم.

كما تضمن فريق الكشف من أهل الخبرة أيضًا مهندسين من أرباب الوظائف في وقف قلاوون هما الحاج يوسف والحاج أحمد، وهما المهندسان اللذان كانا يعملان في وقف قلاوون، ويشير هذا بوضوح أن الواقف قد قرر في وقفه مهندسين لمراقبة منشآت الوقف، ومتابعة أحواله وعمارته متابعة تحافظ عليه وتقوم بصيانته. والغالب أن هذين المهندسين قد عاونا ناظر الوقف محمد أغادار السعادة في إعداد 'الإنهاء' الذي رفعه إلي قاضي القضاة بشأن سقوط القبة وطلب الإذن بإصلاحها.

في إطار ما ورد في نص الوثيقة فإن الإنهاء الذي رفعه ناظر الوقف تمت مراجعته من قبل فريق المهندسين وغيرهم الذي شكله قاضي القضاة، وأبدى هذا الفريق بعض الملاحظات المعمارية –التي سبقت الإشارة إليها–، والتي تشير إلى أن المعاينة التي قام بها هذا الفريق كانت في إطار أوسع وأدق مما ورد في الإنهاء الذي رفعه ناظر الوقف، والذي أعد في الغالب بمعرفة مهندسي الوقف –كما سبقت الإشارة– وهذا أمر طبيعي سيما وأن تقرير الكشف الذي شكله قاضي القضاة كان يضم بعضا من سكان المحلة وبعضاً من إداري وقف قلاوون والإداريين القضائيين إضافة إلى شيخ طائفة المهندسين ورفيقه ومعهم مهندسي الوقف، كما أن تقرير الكشف الذي أعده هذا الفريق اتسع نطاق

[74] منصور، ***طوائف المعمار***، 44.

[75] هناك مسميات طوائف أخرى في العاملين في مجال العمارة مثل طائفة مثل طائفة الحجارين، وطائفة المرمين، وطائفة البنائين، وطائفة النجارين وطائفة المبلطين، وطائفة النقاشين والدهانين، وطافة المبيضين وغيرها. انظر: منصور، ***طوائف المعمار***، 11-204.

معاينته الميدانية التي تستقصى حاله الأثر قبل سقوطه من أهالي المحلة ومسئولي الوقف وتسجل الحالة التي عليها سقوط القبة وأثره ثم يتضمن أيضًا مقترحات الإصلاح وإعادة البناء.

وقد تضمن تقرير الكشف ما يشير إلى إجراء قضائي مهم سجله الموثق عندما ذكر أن هذا التقرير يتضمن كشفا وإخبارا وشهادة شرعيين[76]، ثم أقروا بما ورد في الكشف اقرارا مباشراً أمام قاضي القضاة، ويشير إلى ذلك ما ورد في الوثيقة من أن المهندسين عادوا وعرضوا ذلك مفصلا على حضرة مولانا شيخ الإسلام المشار إليه أعلاه عرضا كافيا وتأهل في ذلك تأهلا شافيا، وبناءً على ذلك كان قرار قاض القضاة بالإذن بإعادة بناء القبة وإصلاح التركيبة والمقصورة، وفي ذلك يقول الموثق "ولما أن أحاط علمه الكريم بذلك وثبت ذلك بالوجه الشرعي أذن للأمير محمد أغا الناظر المذكور أعلاه بإعادة القبة تركيبة القبر والمقصورة الخشب والدرابزين وإعادة ذلك على حكمه السابق كما كان من مال الوقف المذكور وإن زاد شيء من عمارتها وإعادتها بصرف من ماله وصلب حاله ويستقطعه من ريع الوقف المرقوم إذناً شرعياً مقبولاً بالطريق الشرعي وأشهد على نفسه الشريفة بذلك"، وهكذا اتخذت الإجراءات الشرعية الإدارية والتمويلية التي تحقق إعادة بناء القبة وإصلاح التركيبة والمقصورة معها على الكشف والإخبار والشهادة الفنية من قبل المهندسين.

دور الصناع في إعادة بناء القبة والتركيبة والمقصورة

أذن قاضي القضاة لناظر الوقف بإعادة بناء القبة وإصلاح التركيبة والمقصورة على أن يكون هذا الإصلاح وفق الشكل الأصلي الذي كانت عليه. وتنفيذ إذن قاضي القضاة كما إتضح مما سبق عرضه أنه كان يخص القبة والمقصورة والتركيبة وتمام فعله تسجله كما جرت العادة وثيقة كشف توثق لهذه المرحلة الثالثة النهائية التي تتبع في إصلاح أو إعادة بناء أجزاء من وقف ما والتي لم يعثر عليها حتى الآن.

ويمكن في إطار ما ورد من معلومات تتعلق بالقبة والتركيبة والمقصورة، وما حدث لها وما حدث نتيجة سقوطها على التركيبة والمقصورة أن نحدد نوعية الصناع الذين عملوا في عمليات إعادة بناء القبة وإصلاح التركيبة والمقصورة ومن أبرز هؤلاء:

- **النجارون**

اتضح من الدراسة السابقة لمادة بناء القبة أنها كانت من الخشب وأنها صنعت بطريقة التعشيق والتثبيت بالمسامير الحديد، وهذه العملية يقوم بها في الأساس نجارون يتقنون إنشاء القباب الخشبية بهذا الأسلوب وقد توفر في العصر العثماني من النجارين في القاهرة ما يمكن من إعادة بناء القبة

[76] محكمة الباب العالي، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر 23.

بهذا الأسلوب الذي ورد في الوثيقة فقد أشارت الدراسات المتعلقة بالصناع والحرفيين إلى وجود نجارين وخراطين[77] يمكنهم إعادة إنشاء القبة الخشبية المكسية بالرصاص كما كانت وإعادة المقصورة أيضًا، فقد توفر في العصر العثماني هؤلاء الخراطون المهرة حيث تشير الدراسات المتعلقة بطوائف المعمار إلى أن كانت هناك طائفة للخراطين تنظم أعمالهم وكان يترأس هذه الطائفة شيخ يتولى أمورها[78] للارتقاء بصناعة خرط الخشب التي تدخل في العناصر المعمارية الإنشائية كالمشربيات والمقاصير والأحجبة الخشبية والتغشيات الخشبية المصنوعة من خشب الخرط والتي تغطي نوعيات مختلفة من الفتحات وغيرها، كما يدخل الخشب المخروط في كثير من قطع الأثاث في المنشآت الدينية والمدينة.

تشير الدراسات إلى الأعداد الكبيرة من الخراطين في مدينة القاهرة كما تشير إلى تجمع سكانهم في منطقة باب الشعرية[79]، وتوفر الخراطين كان عاملاً مساعدًا على إعادة إصلاح المقصورة المصنوع جل أجزائها من خشب الخرط.

وقد شارك صناع آخرين في إتمام إصلاح المقصورة كالنقاشين والدهانين والخطاطين الذين أكملوا إصلاح هذه المقصورة فيما يخص تخصصاتهم، ويبرز الخطاطون من بينهم حيث أن المقصورة كانت تشتمل على إزار خشبي في القطاع العلوي منها يتضمن نقشًا كتابيًا يرجع إلى عصر إنشاء المقصورة التي أنشأها الناصر محمد بن قلاوون حول تركيبة قبر أبيه.

يدخل في أعمال النجارة التي تمت في قبة قلاوون إعادة تلك الألواح الخشبية التي نقشت عليها نقوش كتابية ترجع إلى عهد قلاوون والتي كانت تكسو المستوى الثاني من التركيبة الرخامية التي تعلو القبر. ويلاحظ أن ما بقي من هذه الألواح لم يستكمل كما كان في حالته الأصلية التي ترجع إلى عهد قلاوون. وهذا يعني أن فقدان بعض هذه الألواح نهائيًا كان بسبب سقوط هذه القبة في 1167هـ/1754م، كما أشارت الوثيقة موضوع البحث.

- **السباكون**

تطلبت تكسية القبة بالرصاص الصناع المتخصصين في هذه الصنعة وهم سباكون من الذين يتولون عمل ألواح الرصاص التي تغطي من القباب وقمم المآذن وغير ذلك من العناصر كالمواسير التي تستخدم في الميضآت في المساجد، وفي الدور والأسبلة والحمامات وغيرها[80]. وقد تضمن إذن قاضي القضاة لناظر الوقف إشارة مهمة بضرورة إعداد زيادة في ألواح الرصاص لتستخدم مع الألواح

[77] محكمة الباب العالي، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر 24-26.
[78] منصور، ***طوائف المعمار***، 133.
[79] الطوخي، ***طوائف الحرف***، 74-75.
[80] منصور، ***طوائف المعمار***، 219.

الصالحة من القبة الأصلية في إعادة البناء. وتشير الدراسات التي توفر هذه الطائفة من السباكين في القاهرة لتقوم بهذه الأعمال في العصر العثماني ولا شك أن وجود هذه الفئة من الحرفيين المشاركين في الأعمال المعمارية يعتبر استمراراً لما كان عليه الحال في العصر المملوكي الذي يرجع إليه عصر انشاء القبة الأصلية.

ومن الملاحظ أن أعمال الإصلاح والترميم الأخرى التي حدثت في الوقف القلاووني وبخاصة في المدرسة والبيمارستان والتي كشفت عنها وثيقة مؤرخة 1190هـ قد تضمنت أعمالاً أخرى منفذة بالرصاص قام بها السباكون في هذا العصر، ويؤكد ذلك ما ورد في هذه الوثيقة أنه قد حدثت بعض أعمال الترميم في المدرسة وبخاصة في ايوان القبلة حيث أشارت الوثيقة إلى أنه "*مسبوك*[81] *على العمودين بالرصاص، ومسبوكين لوالب الحنفيات* (في الميضأة) *بالرصاص مع رأس أعمدة الحنفيات*"[82]. وفي موضع أخرى من الوثيقة ورد ما يشير إلى قيمة إجمالي الرصاص الذي استخدم في هذا الإصلاح فذكر الموثق " *قيمة قنطار رصاص وأجرة سباك سبعمائة ونصف وثمانون نصفًا فضة*"[83]. كذلك ما ورد من أعمال سبك الرصاص واستخدامه في مواضع مختلفة كألواح لكسوة القبة أو للسبك على أعمدة الأيوان الغربي أو في الميضأه سواء في منشآت قلاوون الأصلية أو في الإصلاحات التي تمت في بعضها بعد ذلك يشير إلى دور سباكي الرصاص كفئة مهمة من فئات المعمار استمر أداؤها متواصلا ومتوارثا من العصر المملوكي وحتى العصر العثماني بما يؤكد أهمية هذه الحرفة وانتشارها بإعتبارها حرفة من حرف المعمار في العصر الإسلامي.

- **الحدادون**

يمثل الحدادون فئة مهمة أيضاً من الفئات التي كان لها دور في إنشاء بعض العناصر المعمارية التي يستخدم فيها عناصر من الحديد كالمسامير الحديد التي استخدمت في تثبيت ألواح الرصاص وتثبيت الضلوع الرأسية والألواح العرضية المكونة لبدن القبة كأداة مثبتة بالإضافة إلى استخدام طريقة التعشيق كما كان عليه حال قبة قلاوون الأصلية والقبة التي أنشئت على شاكلتها في العصر العثماني سنة 1167هـ/1754م تطبيقًا لإذن قاضي القضاة للناظر بإعادة بنائها على النحو الأصلي لها. وقد نصت الوثيقة على عمل مسامير حديد زيادة لاستخدامها عند إعادة بناء القبة مع ما يصلح من المسامير الحديد المختلقة من القبة الأصلية[84].

---

[81] وردت لهذه الكلمة قراءة غير صحيحة في قراءة كل من :علام، "دراسة لمحاضر الكشف"، 333 ؛ وقراءة: منصور، ***طوائف المعمار***، 218-220، حيث قرأها " مبوكين" وصحتها كما ورد في المتن"مسبوكين"

[82] سجل الباب العالي، ***وثيقة رقم 179***، سطر 22.

[83] سجل الباب العالي، ***وثيقة رقم 179***، سطر 37.

[84] محكمة الباب العالي، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر22.

يقوم الحدادون المتخصصون في عمل هذه النوعية من المسامير بعملها لإستخدامها في بناء المنشآت الجديدة أو في إصلاح المنشآت القديمة وإعادة بنائها كما هو هناك قبة قلاوون. وقد أشارت الدراسات إلي وجود طائفة للحدادين بالقاهرة في العصر العثماني كانت تكفي هذه الحاجات المعمارية وتركزت مقار عملهم في ثلاث مناطق بالقاهرة حيث كان معظمهم في حي تحت الربع وكذلك في المنطقة من باب الفتوح والجامع الأقمر حيث يوجد سوق الحدادين كما وجد تمركز آخر في منطقة بولاق وكانوا بكثرة تكفي الحاجة إليهم[85]. ولا شك أن توفر الحدادين وبهذه الأعداد كان من شأنه تلبية الاحتياج إليهم سواء في مجال العمارة أو غيره.

- **المرخمون**

ذكرت الوثيقة في إشارات واضحة أن تركيبة قبر قلاوون الأصلية تعرضت للهدم وأشارت إلى أن الرمامين الرخام الأصلية بهذه التركيبة قد تكسرت بدرجة لا يمكن معها إعادة إصلاحها وهو ما إستوجب حسب ما ورد في نص الوثيقة إعادة إصلاح التركيبة بالصورة التي كانت عليها[86]. وإصلاح هذه التركيبة وعمل رمامين رخام جديدة لها تطلب مشاركة المرخمين في هذا الإصلاح وتلك الإعادة للرمامين. وقد توفر المرخمون في العصر العثماني وكانت لهم طائفة لها شيخ ينظم عملها ويرعى أمورها الفنية شأنها في ذلك شأن بقية طوائف المعمار في العصر العثماني. وقد أشارت الدراسات إلى أن هذه الطائفة تضم حفاري الرخام ونحاتيه وقاطعيه ومن يقوم بتركيبه في الأعمال المعمارية المختلفة كما أشارت إلى تخصصات دقيقة في الأعمال المعمارية للرخام منها النشار والجلاء والنقاش والمطعم والدهان وهي تخصصات يتتابع المتخصصون فيها لتنفيذ كل مرحلة حتى يتم الانتهاء من العمل المعماري الرخامي. وقد ازدهرت الأعمال الرخامية والتي نفذها المرخمون في القاهرة، ويشهد بذلك الآثار المعمارية المملوكية والعثمانية.

تقويم الإصلاحات التي تمت بقبة قلاوون بعد شوال سنة 1167هـ/1754م

من المهم الإشارة إلى تقويم الإصلاحات المعمارية التي تمت بقبة قلاوون تطبيقًا للإذن الصادر من قاضي القضاة لمحمد أغادار السعادة ناظر وقف قلاوون بإعادة القبة كما كانت وإصلاح التركيبة الرخامية والمقصورة، وهذا التقويم يأتي في إطار ما حدث من أحداث للقبة بعد أن تولى عبد الرحمن كتخدا نظارة وقف قلاوون في 18 ذي الحجة 1174هـ/1761م، وقد بدأ أعماله لإصلاح الوقف وعمارته مع بداية سنة 1175هـ/1761م، وانتهى في شوال 1175هـ، وإذا افترضنا أن أعمال إصلاح قبة قلاوون على يد ناظر الوقف محمد أغادار السعادة وقد حدثت في الشهور الأولى من سنة 1167هـ،

[85] منصور، ***طوائف المعمار***، 221.
[86] للاستزادة انظر: منصور، ***طوائف المعمار***، 221.

فإن هذه الأعمال وبخاصة القبة التي أزالها عبد الرحمن كتخدا والتي كانت تعلو قبر الواقف تشير إلى أن أعمال محمد أغا دار السعادة ناظر الوقف لم تقو على البقاء سليمة لأكثر من ثمان سنوات (؟!). فقد أشارت وثائق الكشف التي ترجع إلى 1175هـ إلى الحالة السيئة التي كانت عليها القبة مما دفع عبد الرحمن كتخدا إلى إزالتها واستبدالها بسقف خشبي مسطح كما سبقت الإشارة.

إزالة القبة وعدم إعادة بنائها –كما جرت العادة– يأتي في إطار اعتبارين مهمين، أولهما: أن عبد الرحمن كتخدا في إصلاحاته تولى عمارة ما تخرب من منشآت الوقف كلها بما في ذلك البيمارستان والمدرسة والقبة، وهو ما تطلب تكاليف كبيرة تولي تمويلها عبد الرحمن كتخدا من ماله الخاص متبرعاً بذلك –كما سبقت الإشارة– وإعادة كل ما تهدم إلى حالته الأصلية كان من شأنه أن يزيد التكلفة زيادة كبيرة، خاصة وأن إنشاء قبة من الخشب بهيئة قبة قلاوون الأصلية والتي أعيد بناؤها على يد محمد اغادار السعادة يتطلب منه أموالًا كبيرة يمكن صرفها فيما هو أهم طالما توفر البديل المناسب بعمل سقف مسطح، كما أنه من المهم الإشارة إلى أن إذن قاضي القضاة لعبد الرحمن كتخدا بإعمار منشآت الوقف لم يحدد شروطا لذلك بل ترك له إعمار المنشآت بالصورة التي يراها ضرورية لصالح الوقف، وهذه الأعمال شملت المنشآت وتشغيل المنشآت وبخاصة البيمارستان، وما يرتبط بذلك من وظائف وهو ما أتاح لعبد الرحمن كتخدا أن يعدل ويغير ويزيل وينشئ أحياناً وحدات معمارية جديدة بوقف قلاوون في إطار هذه الرؤية أو هذا الإذن من قاضي القضاة[87]. لكن السؤال المهم الذي يطرح نفسه مرة أخرى هو لماذا حدث خلل بالقبة التي أعاد بناءها اغادار السعادة؟ وللإجابة على هذا السؤال يمكن أن نسترشد بإجابة سؤال أخر مهم وهو، هل إعادة بناء القبة بالمواد القديمة واستكمال ما نقص بمواد جديدة كالمسامير والرصاص والخشب كان له علاقة بتداعي بناء القبة وبخاصة مادة الخشب التي تتأثر أكثر من غيرها بعوامل التلف المختلفة؟ وربما يكون ذلك من أهم هذه الأسباب سيما وأن حالة التخريب التي وصلت إليها في هذه السنوات الثماني تمثل مؤشرًا واضحاً على ذلك، وربما يمكن أن تكون في إجابة سؤال آخر ما يمكن به تفسير ذلك فهل كان المستوى التقني في العصر العثماني دون المستوى المطلوب لإعادة قبة بهذا الحجم وهذه التقنية؟ والإجابة على هذا السؤال ترتبط بما كشفت عن دراسات تتعلق بهذا المجال وخلصت إلى أن انحدارًا واضحاً أصاب المستوى التقني للحرف والصناعات بصفة عامة بدأ من أواخر العصر المملوكي واستمر في العصر العثماني الذي ساءت فيه أحوال مصر الاقتصادية مقارنة بما كان عليه الحال في العصر المملوكي. وكان من بين الحرف والصناعات حرف المعمار بكافة أنواعها وتخصصاتها[88].

[87] تعد حالياً دراسة مفصلة شاملة عن منشآت قلاوون في العصر العثماني تتضمن تفاصيل ذلك.
[88] راجع : الزامل، ***التحولات الاقتصادية***، 96-108.

تجدر الإشارة أنه بالرغم من أن إذن القاضي لمحمد أغا دار السعادة بإصلاح التركيبة والمقصورة وإعادتها إلى حالتها الأصلية كان واضحا ومؤكدا عليه في نص الوثيقة –موضوع البحث–[89]، فإنه يلاحظ أن النقوش الكتابية سواء على تركيبة القبر أو المقصورة لم تعد تتضمن إلا أجزاء يسيرة من نصوصها الأصلية، وهي النقوش التي بقيت حتى إصلاح لجنة حفظ الآثار العربية للقبة في المدة بين 1903–1911م. وهذه الحال تعني أمرين أولهما: أن النقوش الكتابية لم تعد إلى حالتها الأصلية في إصلاحات محمد أغادار السعادة وأعيد ما بقى منها فقط من أجزاء أصلية والاحتمال الثاني: أنها أعيدت لكنها تخربت في وقت لاحق لسبب أو لآخر، وهذا الاحتمال الثاني ضعيف لأنه لم ترد إشارات إلى إصلاحات شاملة لذلك سواء في عهد عبد الرحمن كتخدا أو ما بعده حتى أعمال لجنة حفظ الآثار العربية التي استكملت الشريط الكتابي على المقصورة في إشارة إلى أن إصلاحات تمت في عهد عباس حلمي الثاني (لوحة رقم 7).

نص الوثيقة وثقافة الموثق المعمارية

يعكس نص الوثيقة – موضوع البحث– ثقافة الموثق المعمارية، وهي ثقافة تعكس بدورها الثقافة المعمارية السائدة في العصر العثماني وبخاصة فيما يتعلق بالمسميات والوظائف والمصطلح الأثري المعماري، وهي ثقافة بلا شك تختلف نوعا ما عن ثقافة العصر المملوكي. كما يعكس البعد اللغوي للوثيقة، وشكل الخط الذي كتبت به، مستوى ما وصل إليه حال التوثيق والموثقين في العصر العثماني مقارنة بما كان عليه الحال في العصر المملوكي[90]. كانت الوثائق في العصر المملوكي تتميز بسلامة لغتها ووضوح وجمال خطوطها ودقة أوصافها للمنشآت والعناصر والوحدات المعمارية التي تعكس ثقافة موثقيها معماريًا والمرتبطة أيضًا بثقافة عصر المماليك المعمارية، تلك الثقافة التي تأثرت في كثير من مسمياتها ومصطلحاتها بالثقافة الفارسية في إطار اعتبار التأثر الواضح بهذه الثقافة، أما وثائق العصر العثماني ومن أمثلتها تحديداً الوثيقة –موضوع البحث – فإنها كتبت بخط ردئ غير واضح، وتعددت بها الأخطاء اللغوية، كما يلاحظ وجود تكرار أخطاء لكلمات مشطوبة أخطأ الموثق في كتابتها[91]، وهذه الملامح تعكس مستوى حال الموثقين في العصر العثماني تلك الحال التي أشارت إليها بعض المصادر المهتمة بالتوثيق في العصر العثماني، والتي أشارت إلى بعض جوانب القصور في إعداد الموثق إعدادًا سليمًا يؤهله من عملية التوثيق بالصورة الصحيحة ووجهت إلى محاولة معالجة هذه الجوانب[92].

[89] محكمة الباب العالي، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر 24-25.
[90] جرت العادة في العصر المملوكي بتعليم الموثق وتدريبه على قراءة الوثائق ووضعت كتب في هذا المجال، للاستزادة راجع: السخاوي، ***الضوء اللامع***، ج2، 137، ج6، 300، 306، ج7، 28، 75، ج9 ،37، ج11، 7.
[91] انظر لوحة رقم 1.
[92] للاستزادة راجع : ***مخطوط كتاب الإنشاء والتوثيق في المواد الشرعية***، رقم 2166أ بمكتبة جامعة الملك سعود.

ورد في الوثيقة – موضوع البحث– مسميات ومصطلحات أثرية لها دلالاتها المرتبطة بثقافة العصر العثماني، وما آل إليه حال قبة قلاوون في هذا العصر، وبخاصة فيما يتعلق بالبعد الوظيفي، ودراسة هذه المسميات والمصطلحات في إطار هذه الاعتبارات لها أهميتها المرتبطة بفهم نص الوثيقة على المستوى الضيق، والمرتبطة بالثقافة المعمارية في العصر العثماني على المستوى العام.

ذكرت الوثيقة في صدرها أن عملية صيانتها وتحريرها وكتابتها كانت موكولة إلى كاتب الوثيقة 'الموثق' وإلى رفيق له، وهما يمثلان المحكمة التي صدرت عنها الوثيقة وهي محكمة الباب العالي. وكان الموثق ورفيقه ضمن فريق الكشف الذي أسند له قاضي القضاة عملية الكشف، وكان مهمتها كما سبقت الإشارة كتابة هذه الوثيقة التي سجلت كل ما حدث ابتداء من رفع ناظر الوقف 'إنهاءه' (تقريره) عن سقوط القبة وما نتج عن سقوطها من تهدم للمقصورة وتركيبة القبر، وطلب الإذن بإعادتها وإصلاح ما تهدم وفق الصورة الأصلية التي كانت عليها، كما أشار الموثق إلى الإستجابة السريعة لقاضي القضاة بالنظر في طلب قاضي القضاة تشكيل فريق الكشف وإثبات ما قام به فريق الكشف وما قرره وما عرضه على قاضي القضاة وبخاصة أهل الخبرة الذي شهد أمام القاضي أيضًا بما حدث وما اقترحوه، ثم وثق الموثق موافقة قاضي القضاة على طلب الناظر بإعادة القبة وإصلاح ما تهدم وفق ما اقترحه أهل الخبرة من المهندسين، وكذلك ما اقترحه من مصادر التمويل على أن تكون من ريع الوقف، وإذا لم يتوفر التمويل من هذا المصدر يكون التمويل من أموال الناظر على أن يسترد ما يصرفه من أمواله وصلب حاله متى توفر ذلك من ريع الوقف. وتسجيل ما جرى – وسبقت الإشارة إليه – استوجب استخدام مسميات ومصطلحات أثرية جرت العادة باستخدامها في العصر العثماني بصفة عامة، وتحديدًا في فترة تحرير الوثيقة سنة 1167هـ/ 1754م. وهذه المسميات والمصطلحات لها دلالاتها المعمارية المرتبطة بتاريخ القبة بمجموعة قلاوون ومنشآتها الأخرى كالمدرسة والبيمارستان وبخاصة فيما يتعلق بالبعد الوظيفي، ويبين الجدول التالي (جدول 1) هذه المسميات والمصطلحات مع إحصاء مرات تكرارها في نص الوثيقة، وهو التكرار الذي له دلالته المرتبطة بتحليل مضمون الوثيقة موضوع البحث.

أكثر المصطلحات المعمارية استخداماً وتكراراً في الوثيقة مصطلح 'قبة' حيث تكرر عشر مرات في سطور الوثيقة التي يبلغ عددها 26 سطرًا. ويرجع ذلك في الغالب لأن المصطلح أطلق بدلالة محددة تعني بدن القبة التي تعلو المثمن المكون من الأعمدة الأربعة والدعامات الأربع والتي يعلوها ثمانية من عقود في مستويين، والتي سقطت وتسببت في تهدم تركيبة القبر وتشهم المقصورة التي تحيط بها. وهو الحدث الذي تسبب في رفع الناظر إنهاءه لقاضي القضاة لطلب الإذن بإعادة بنائها وإعادة التركيبة والمقصورة إلى ما كانت عليه. واستخدام الموثق مصطلح 'قبة' بالدلالة المحددة التي تعني

'بدن القبة' الخشبي كعنصر إنشائي معماري يغطي المنطقة المركزية من بناء قبة قلاوون الذي يشتمل على أروقة جانبية سقفها مسطح وعلى وحدات معمارية أخرى كخزانة الكتب وغيرها.

جدول (1) إحصائي للمصطلحات الواردة في الوثيقة

م	المسمى والمصطلح	عدد تكرار المصطلح في نص الوثيقة	رقم السطر
1	بيمارستان	2	2
2	مارستان	1	3
3	مدفن	4	3، 4، 11، 18
4	مسجد	1	3
5	اعمدة	1	4
6	بوائك	1	4
7	الطوب الأجر	1	4
8	قبة	10	5، 7، 10، 18 مرتان، 19، 20، 21، 22، 24
9	خشب (خشب نقي)	7	5، 6، 7، 8، 9، 19، 22
10/أ	مسامير حديد كبار	1	5
10/ب	مسامير (حديد)	3	6، 19، 22
11	مسبوك	2	5، 6
12	ألواح (رصاص)	4	5، 6، 19، 22
13	تركيبة القبر	4	7، 9، 18، 25
14	قبر	3	7، 9، 18
15	درابزين خشب	5	7، 8، 9، 18، 25
16/أ	رمامين رخام	1	8
16/ب	رخام	3	4، 8، 9
17	محلة	2	16، 20
18/أ	طائفة المهندسين	1	17
18/ب	مهندسين	1	17
19	أهل الخبرة	1	21
20	المقصورة	1	25

مصطلح قبة في العصر المملوكي أطلق على منشآت متنوعة وظيفيًا ولم يقتصر استعماله على البناء الذي يعلو القبر ويغطي بقبة، حيث أطلق على منشآت تمثل القبة عنصر التغطية فيه أو عنصر التغطية الرئيسي فيه، وتؤدي وظائف متعددة كالتدريس والصلاة وقراءة القرآن وفي قبة قلاوون –موضوع البحث– المثال الجيد على ذلك وقد تكرر هذا المثال في قباب أخرى كالقبة البيبرسية[93]، كما أطلق هذا المصطلح على بعض الزوايا التي تؤدي وظيفة التصوف والتي يناسب طريقة التصوف بها تخطيط القبة مثل قبة الرفاعية التي أنشأها السلطان برسباي بصحراء المماليك[94]، كما أن هناك من القباب ما استخدم كاستراحة للمسافرين وغيرهم مثل قبة يشبك بكوبري القبة. وكانت بعض أمثلة هذه القباب مستقلة في بنائها وكان بعضها الآخر ملحقاً بمنشأة دينية ولعل أكثرها شيوعًا في العمارة المملوكية تلك القباب الجنائزية التي استخدمت لغرض الدفن فقط وكان منها استثناء ما أدي وظائف أخرى كالتدريس أو الصلاة. وهكذا فإن مصطلح قبة في الوثيقة ينصرف إلي توصيف 'بدن القبة' إنشائيًا ومعماريًا ولم ينصرف إلى البعد الوظيفي الذي يغطيه في العصر العثماني مصطلح 'قبة'.

في إطار التغير الدلالي للمصطلح في إطار البعد الوظيفي يأتي استخدام الموثق للوثيقة – موضوع البحث– لمصطلح 'مسجد' ففي سياق تحديده لموضع قبة قلاوون أو مدفنه ذكر ما نصه "وقف البيمارستان المنصوري الكائن بمصر المحروسة على يسره السالك طالبا/ مسجد المرحوم السلطان محمد الناصري بن المغفور له السلطان قلاوون الواقف الآتي ذكره فيه وأن بداخل مارستان الواقف المرقوم مدفنه التي على يمين الداخل من الباب المذكور تجاه مسجده المذكور ..."[95]. ويتضح من هذا النص أن الموثق يقصد بالمسجد المذكور 'مدرسة السلطان قلاوون'، واستخدام الموثق للمسمى 'مسجد' يعكس في الغالب الحال الذي آل إليه حال المدرسة والتي يبدو في إطار هذا السياق أن وظيفتها انحسرت في كونها مسجدًا تقام فيه الصلوات المفروضات. وتعكس وثائق كشف عبد الرحمن كتخدا التي سبقت الإشارة إلى بعض منها ما آل إليه وقف قلاوون بصفة عامة من خراب وتهدم وتعطل لبعض وظائفه وما وصل إليه الأمر من تردي حال أوقاف السلطان قلاوون التي لم تعد قادرة على تلبية احتياجات أرباب وظائفه. وفي هذا الإطار يمكن تفسير استخدام الموثق لمصطلح 'مسجد' كبديل لمصطلح 'مدرسة' الذي جرت العادة باستخدامه في العصر المملوكي إطلاقًا على هذه المنشأة والتي أنشئت في الأصل لتدريس المذاهب الأربعة. ويلاحظ أن الموثق استخدم مسمى

[93] ويلاحظ أن الموثق في العصر العثماني بصفة عامة، وموثق الوثيقة موضوع البحث يستخدم مصطلح "مدفن" كبديل لمصطلح "قبة" الذي شاع في العصر المملوكي وجرت العادة باستخدامه في إطار البعد الوظيفي الذي شاع في العصر المملوكي وجرت العادة باستخدامه في إطار البعد الوظيفي الذي سبقت الإشارة إليه واستخدم مصطلح قبة لتوصيف "بدن القبة" إنشائيًا ومعماريًا ولم ينصرف إلى البعد الوظيفي الذي يدل عليه العصر العثماني مصطلح "المدفن"، انظر: السخاوي، ***الضوء اللامع***، ج2: 46، 332، ج3: 147، ج4: 18، ج5: 237، 320، ج10: 60.

[94] عثمان، ***الآثار المعمارية للسلطان برسباي***، 188-204.

[95] محكمة الباب العالي، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطور 2-4.

'مسجد' أيضًا في التعريف بمدرسة الناصر محمد المجاورة لمدرسة قلاوون. ويؤمئ هذا الاستخدام أنها لم تستمر أيضًا في أداء وظيفة التدريس التي انشئت من أجلها.

والمصطلح 'مدفن' والمسمى 'مسجد' في إطار العرض السابق يعكسان ما وصل إليه الحال من تقلص الوظائف في كل من قبة قلاوون ومدرسته تقلصا تماهي مع استخدام هذين اللفظين من جانب الموثق .

واستخدم الموثق مصطلح 'بيمارستان' ومصطلح 'مارستان ' في ذات الوثيقة، وهما مصطلحان جرت العادة باستخدامها بدلالة واحدة فهما من أصل فارسي مركب من(بيمار) أي مريض و(ستان) بمعنى محل أي دار المرضى ويقال أحيانا بيمرستان أو مارستان وهو مستشفى عام لمعالجة كافة الأمراض. وقد عرفت مصر هذه النوعية من المنشآت الصحية ومن أشهر النماذج الباقية أثارها بيمارستان قلاوون[96] الوارد ذكره في الوثيقة والذي ظل مؤدياً لوظائف العلاج من الأمراض المختلفة حتى الآن مع تقلص دوره العلاجي في العصر العثماني وسوء حاله إبان الحملة الفرنسية. وهكذا يعكس نص الوثيقة موضوع البحث استمرار استخدام اللفظين في العصر العثماني بمثل ما كان عليه الحال في العصور السابقة.

إذا كانت المسميات والمصطلحات التي سبقت الإشارة إليها تعكس بعدًا وظيفيًا في دلالاتها في العصر العثماني فإن الوثيقة بها عديد من المصطلحات المعمارية الإنشائية الأخرى ومنها ما يتصل بالمواد الخام كالخشب والرخام والآجر والحديد والرصاص[97]، وهي المواد التي كانت مستخدمة في إنشاء القبة الأصلية والتركيبة والمقصورة، ومنها ما يتصل بالعناصر المستخدمة الإنشاء وهيئة تشكيلها كالمسامير الحديد الكبار، ومسامير الحديد، وألواح الرصاص، والدرابزين الخشب المقصورة والبوايك، والأعمدة، ورمامين الرخام[98]. واستخدام هذه المصطلحات جاء في إطار تشكيلها إنشائيًا فعلى سبيل المثال قصد الموثق باستخدام مصطلح 'بوائك ' الدلالة الإنشائية المباشرة وهي 'العقود' المحمولة على أعمدة أو دعامات[99]، والتي يطلق عليها بالإنجليزية مصطلح Arcade كذلك فإن الموثق قد استخدم مصطلح 'درابزين خشب'. ويقصد به السياج الخشبي الذي يفصل المثمن الحامل للقبة عن أروقة القبة مرادفاً لإستخدام مصطلح درابزين بهذه الدلالة وهو مصطلح 'مقصورة ' بما يعني أنه كان مدركا تماما لدلالتي المصطلحين وبما يعني أيضاً أن الدلالتين كانتا مستخدمين في

[96] أمين – إبراهيم، ***المصطلحات المعمارية***، 24.
[97] انظر الجدول رقم (1).
[98] انظر الجدول رقم (1).
[99] هناك دلالات أخرى لمصطلح بائكة حيث أنها تعني أيضاً مكان مسقف محمول من جهة على بواكي أي عقود أو فناطر ومطلة على فناء أو حوش أو غير ذلك. أنظر: أمين – إبراهيم، ***المصطلحات المعمارية***، 2.

العصر العثماني ومصطلح مقصورة استخدم في العصر المملوكي[100]، واستمر بذات الدلالة في العصر العثماني.

يأتي في هذا السياق مصطلح 'رمامين رخام'، وهي الحلية المعمارية التي توضع في أركان بعض العناصر المعمارية كما في السياجات التي تكون أمام المداخل وفي شرفات المآذن ودكك المؤذنين والكراسي الجوامعية وكذلك في التراكيب الرخامية أو الحجرية فوق القبور كما هو الحال في قبر قلاوون الوارد في الوثيقة موضوع البحث (لوحة رقم9).

من الملفت للإنتباه أن الموثق كان دقيقا في توصيف أحجام بعض العناصر المعمارية فوصف القبة الخشبية بأنها 'قبة كبيرة'، ووصف نوعية من المسامير فذكر أن احداهما كانت 'مسامير كبار'، وهو توصيف يرتبط بطريقة إنشاء القبة ارتباطاً واضحاً فكبر القبة أدى في إطار طريقة إنشائها إلى استخدام مسامير كهذه 'كبار' لتسمير أضلاعها الرأسية بألواحها وعوارضها الأفقية وكبر القبة يستدعي استخداماً أخشاب سمكية تناسب كبر حجمها، وزيادة سمك الخشب يتطلب تبعاً مسامير حديد كبار لتثبيتها. أما ألواح الرصاص التي كسيت بها القبة فلم تتطلب هذه الألواح من المسامير الكبيرة واستخدام في تثبيتها النوعية الأمثل حجمًا والمناسبة لقلة سمك ألواح الرصاص. والتي وصفت من جانب الموثق 'بالمسامير الحديد' دون إشارة إلى حجمها باعتبار الإشارة السابقة إلى المسامير الكبار الحديد التي استخدمت في تشكيل هيكل القبة الخشبي بعوارضها وأضلاعها الرأسية السميكة.

استخدم الموثق مصطلحات أخرى تتعلق بتسمية عمليات الإنشاء نفسها مثل مصطلح 'معشقة' و 'مسبوك عليها بالرصاص'[101]، وهي مصطلحات استمر استخدامها في العصر العثماني بنفس دلالات استخدامها في العصور السابقة.

وفي إطار ما سبق يتضح أن كثيراً من المصطلحات والمسميات الواردة في هذه الوثيقة –موضوع البحث– كانت معروفة في العصر المملوكي عصر إنشاء القبة التي تتحدث عنها الوثيقة. وهذا أمر منطقي في إطار أن معالجة الوثيقة لأثر مملوكي وفي إطار هدف الناظر لإعادة بناء القبة وفق الشكل الأصلي التزامًا في الغالب بشرط الواقف الأصلي. لكن يلاحظ استخدام الموثق المسميات أخرى ارتبطت بثقافة العصر العثماني مثل المسمى 'مدفن' كما استخدم مسمى المسجد ليعكس ما آل إليه حال مدرسة قلاوون، وانحسار وظائف المدرسة في فترة تحرير الوثيقة انحسارًا في الغالب وصل إلى حد قيامها بوظيفة المسجد وحسب، وتعطل وظائف التدريس لما أصاب الوقف من تخرب

[100] لمصطلح مقصورة دلالات معمارية عدة منها المقصورة التي تتقدم المحراب، لكنها استخدمت أيضاً بدلالة تعني أنها سياج الضوء من خشب الخرط ينشأ حول تراكيب الدفن وتفصل بين التركيبة وبقية الحيز الفراغي الخاص بالضريح. للاستزادة راجع: شرف، ***المصطلحات المعمارية***، 1185- 1187.

[101] محكمة الباب العالي، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355***، سطر6

وما آل إليه ريعه من نقص وضياع كثير من المنشآت والأراضي التي كانت موقوفة عليه.

من المصطلحات العمرانية التي وردت في نص الوثيقة مصطلح 'محلة' ، ومحلة من الفعل حل يحل حلولًا[102] ، وهو مصطلح ورد في كثير من المصادر التراثية[103]، وبخاصة مصادر فقه العمران والمصادر الجغرافية ويقصد به منطقة سكنية في المدينة وقد جاء في سياق الوثيقة ما يشير إلى أن المقصود بالمحلة هو المنطقة المجاورة للوقف القلاووني في القاهرة والتي يستفيد أهلها من منشآت الوقف سواء كان القبة أو المدرسة أو البيمارستان. وقد سبقت الإشارة إلي أن ضم بعض أهل المحلة السكنية المجاورة لوقف قلاوون في فريق الكشف يمكن اعتباره رؤية حضارية متقدمة لإشراك المجتمع المدني في إدارة إصلاح المنشآت المعمارية باعتبارهم المستفيدين من الوقف.

ورد في الوثيقة بعض الألفاظ المتعلقة بالقائمين على العمارة من المتخصصين ومن هذه الألفاظ المتعلقة بالوظائف لفظها 'قبة' وطائفة المهندسين وقد سبقت الإشارة إلى مشاركة المهندسين وشيخ طائفتهم في الكشف على القبة واقتراح ما يرونه لإعادة بنائها وإصلاح ما تهدم من المقصورة وتركيبة القبر، وهو أمر له دلالته المرتبطة بأن أعمال الإصلاح والترميم كانت تتم من خلال متقنين لعملهم وفي إطار إدارة العمارة من جانب المسئولين التي كانت في غاية الدقة في إطار المتابعة والتنفيذ، وقد وصف هؤلاء في إطار ما ورد بالوثيقة 'بأهل الخبرة' ، وما ورد بهذا الخصوص له أهمية في دراسة البعد الإداري للعمارة في العصر العثماني.

نتائج الدراسة

كشفت هذه الدراسة عن النتائج التالية:

1. أهمية وثائق الكشف في دراسة مشروعات ترميم الآثار الإسلامية، وفي التعرف على مراحل تاريخها المعماري والعمراني.
2. صححت الدراسة ما أثير في دراسة سابقة عن أن أعمال عبد الرحمن كتخدا في مجموعة قلاوون بصفة عامة وقبته علي وجه خاص كانت في 1190هـ، وأوضحت الدراسة أن ذلك كان في 1175هـ.
3. أثبتت الدراسة أن قبة قلاوون الأصلية كانت قبة خشبية وأن إعادة بنائها 1903م بمعرفة لجنة حفظ الآثار العربية بالخرسانة يعتبر عملا خاطئا.

[102] ابن منظور، ***لسان العرب***، ج4، 158.
[103] عثمان، "المصطلحات العمرانية "، 144-145.

4. أثبتت الدراسة أن القبة الخشبية التي أنشأها قلاوون وسقطت 1167هـ أعيد بناؤها في الشهور الأولي من سنة 1167هـ على أقصى تقدير، وهذه الأخيرة هي التي هدمها عبد الرحمن كتخدا وعمل سقفً مسطحي بديلا عنها وهو السقف الذي أزالته لجنة حفظ الآثار العربية وأنشأت قبة خرسانية بديلا عنه على نمط قبة الأشرف خليل بن قلاوون واتضح خطأ هذا المشروع.
5. بينت الدراسة للوثيقة الجوانب المرتبطة بإدارة العمارة في العصر العثماني وهو موضوع مهم يحتاج إلى دراسة وافية في الإطار العام اعتمادًا على وثائق الكشف وغيرها في المصادر.
6. أوضحت الدراسة أبعادًا مهمة تتصل بالمصطلح الأثري ودلالته التي تختلف من عصر إلى عصر ارتباطًا بظروف وظيفية وتقنية وثقافته مرتبطة بثقافة العصر.
7. تضع هذه الدراسة بين يدي القارئ رؤية لدراسة وثائق الكشف في إطار البعد الأثري.

المراجع

- أوقاف، ***الأرشيف التاريخي وثيقة رقم 1790 بتأريخ 29 شوال سنة 1190هـ.***
- أوقاف، ***وثيقة رقم 1179.***
- سجل الباب العالي، **وثيقة رقم 179**.
- محكمة الباب العالي، ***سجل رقم 266 وثيقة رقم 441.***
- محكمة الباب العالي، ***سجل 138، وثيقة 1 .***
- محكمة الباب العالي، ***سجل 254، وثيقة رقم 1355.***
- محكمة الباب العالي، ***سجل 92، وثيقة رقم 1.***
- محكمة الباب العالي، ***سجل رقم 2666 رقم 441.***
- محكمة الباب العالي، **وثيقة رقم 230.**
- ***مخطوط كتاب الإنشاء والتوثيق في المواد الشرعية***، مخطوط ربما يرجع تاريخه إلى القرن الحادي عشر الهجري، محفوظ برقم 2166أ بمكتبة جامعة الملك سعود.

- ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم)، ***لسان العرب***، خمسة عشر مجلد، دار صادر، بيروت.
- أبو الفتوح (محمد سيف النصر)، "مدرسة قلاوون دراسة أثرية في ضوء وثيقة جديدة"، ***مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء***، 1984م، 77-127.
- الإمام (عوض محمد)، "أرباب الخبرة المعمارية في مصر المملوكية والعثمانية دراسة وثائقية"، ***المؤتمر الخامس لجمعية الآثاريين العرب، دراسات في آثار الوطن العربي (3) الندوة العملية الرابعة***، 2002م، 609-640.
- الإمام (عوض محمد)، ***الأصول الوثائقية الجامعة لأوقاف السلطان الغوري***، (رسالة دكتوراه كلية الآداب بسوهاج، جامعة أسيوط)، 1988.
- أمين (محمد محمد) – إبراهيم (ليلى علي)، ***المصطلحات المعمارية في الوثائق المملوكية،(648-923هـ/1250-1517م)***، الجامعة الامريكية، القاهرة، 1990.
- الجبرتي (عبد الرحمن)، ***عجائب الآثار في التراجم والأخبار***، أربعة أجزاء، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2012م.
- الحداد (محمد حمزة)، ***السلطان المنصور قلاوون (تاريخ- أحوال مصر في عهده- منشآته المعمارية)***، الكتاب 23 من سلسلة صفحات من تاريخ مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993.
- خليفة (ربيع حامد)، ***الفنون الزخرفية اليمنية في العصر الإسلامي***، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992.
- دوزي (رينهارت)، ***تكملة المعاجم العربية***، عشر مجلدات، ترجمة: محمد سليم النعيمي، مراجعة: جمال الخياط، دار الرشيد للنشر.
- الزامل (محمد فتحي)، ***التحولات الاقتصادية في مصر في أواخر العصور الوسطى***، المجلس الأعلى للثقافة، 2008.
- السخاوي (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن)، ***الضوء اللامع لأهل القرن التاسع***، اثنا عشر مجلد، دار الجيل، بيروت، 1992.
- شرف (وفاء السيد)، ***المصطلحات المعمارية بوثائق الوقف المملوكية (648-923هـ/ 1250-1517م) دراسة أثرية حضارية***، (رسالة دكتوراه، جامعة سوهاج)، 2007.
- الطوخي (نبيل السيد)، ***طوائف الحرف في مدينة القاهرة في النصف الثاني من القرن 14***، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000.
- عبد العال (علاء عبد الحميد)، ***شواهد القبور الأيوبية والمملوكية في مصر***، مكتبة الإسكندرية، 2013.
- عبد العال (علاء عبد الحميد)، ***موسوعة الخط الكوفي النقوش الكتابية على العمائر الإسلامية في العصر المملوكي***، دار الوفاء لدنيا النشر والطباعة، الإسكندرية.
- عبد المقصود (سناء إبراهيم)، ***دراسة أساليب ترميم وحفظ الآثار العربية في الفترة من 1881 حتى 1953م في مصر***، (رسالة ماجستير كلية الهندسة، جامعة عين شمس) 1999.
- عبد الوهاب (حسن)، ***تاريخ المساجد الآثرية***، مطبعة دار الكتب المصرية (القاهرة 1946).
- عبيد (شبل إبراهيم)، "تراكيب القبور الخزفية في آسيا الصغرى من القرن 8هـ/14م وحتى القرن 13هـ/19م دراسة آثاريه فنية"، ***مجلة كلية الآثار***، العدد العاشر 2004، (جامعة القاهرة، 2005)، 97-156.
- عثمان (محمد عبد الستار)، المصطلحات العمرانية والمعمارية في مصادر فقه العمران الإباضي حتى نهاية القرن 6هـ/12م، ***موسوعة دراسات فقه العمران الإباضي***، المجلد الثاني، وزارة الأوقاف والشئون العربية، سلطنة عمان، 2014.

• عثمان (محمد عبد الستار)، ***الآثار المعمارية للسلطان برسباي بمدينة القاهرة***، (رسالة ماجستير، كلية الآثار، جامعة القاهرة)، 1977.
• عثمان (محمد عبد الستار)، ***الإعلان بأحكام البنيان لإبن الرامي دراسة أثرية معمارية***، دار الوفاء لدينا النشر والطباعة الإسكندرية، 2002م.
• علام (عادل شريف)، "دراسة لمحاضر الكشف والمعاينات من خلال وثائق عثمانية جديدة"، ***مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة المنيا***، مجلد 28 الجزء الثاني، 295-370.
• **كراسات لجنة حفظ الآثار العربية**، الكراسة رقم 23، 25.
• لين بول (ستانلي)، ***الحياة الاجتماعية في مصر***، ترجمة: محمد فتحي أبو بكر، مراجعة: توفيق على منصور، مكتبة الآداب، 2014م.
• مبارك (على باشا مبارك)، ***الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة***، عشرون جزء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة بولاق، الطبعة الثانية، 1986.
• محمد (مهران أحمد)، ***الإصلاحات المعمارية في المنشآت الدينية الإسلامية الباقية بالقاهرة حتى نهاية العصر العثماني***، (رسالة دكتوراه كلية الاداب، جامعة سوهاج)، 2008.
• منصور (هند على حسين)، ***طوائف المعمار في مصر من الفتح العثماني حتى نهاية القرن التاسع عشر دراسة أثرية حضارية وثائقية*** (رسالة دكتوراه ،جامعة القاهرة، كلية الآثار)، 2003.

- Abou seif (Doris), ***Cairo of the Mamluks, A history of Architecture and its Culture***, American University press, 2007.
- Creswell, (K.A.C.), ***The Muslim Architecture in Egypt. Ayyubids and Early Bahite mauluks (A.d 1176-1376)*****,** Vol. 1, Hackes Art books New York, 1976.
- Kopetson (E.), ***Analysis and Consolidation of Architectural Plaster from Qatalhyuk at alhyuk, Turkey,*** Master Thesis, University of Pennsylvania, 1996.

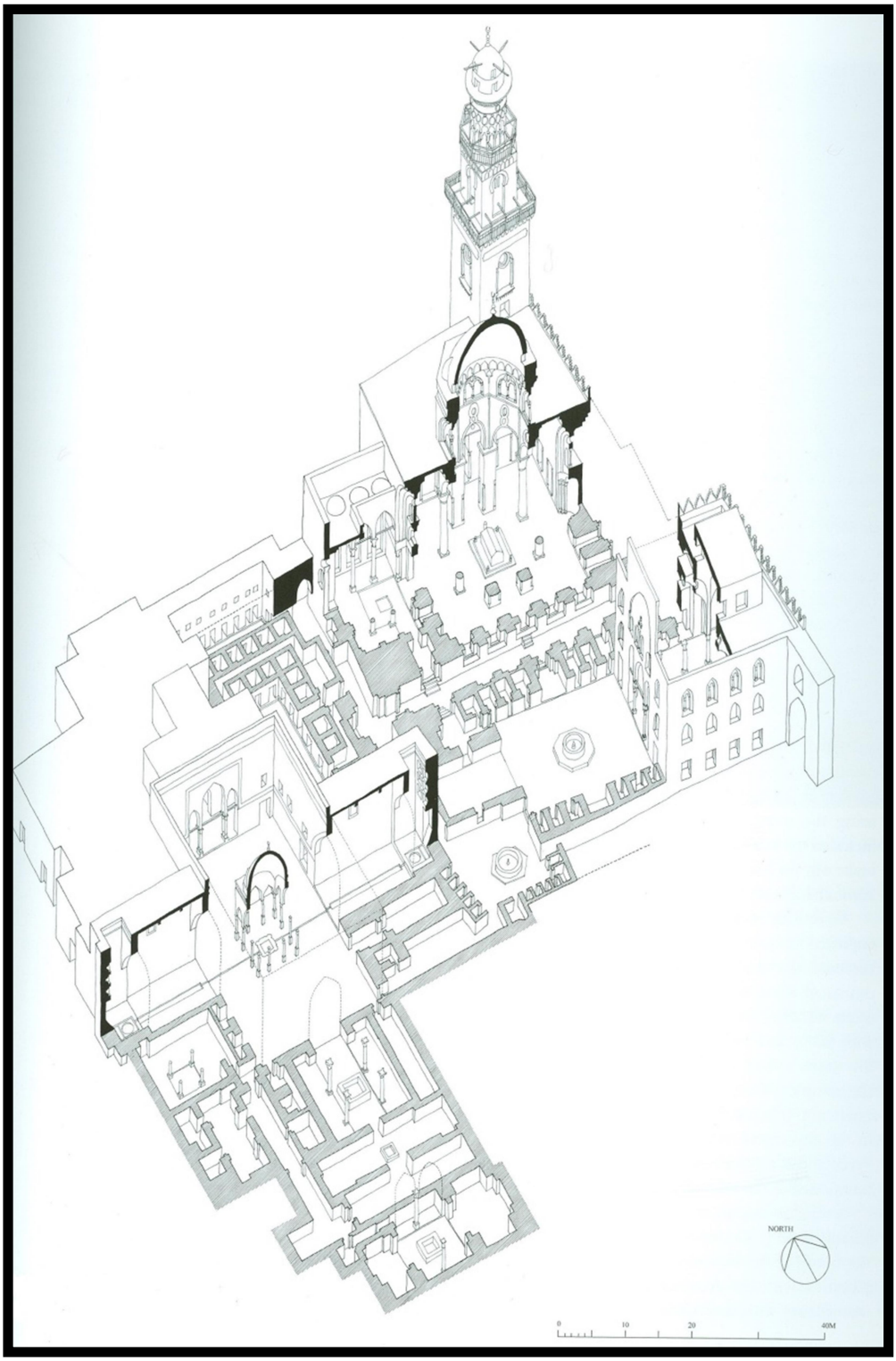

شكل رقم (1) شكل منظوري لقبة قلاوون . عن : Doris Abouseif

لوحة رقم (1) تبين الوثيقة رقم 1355 محكمة الباب العالي

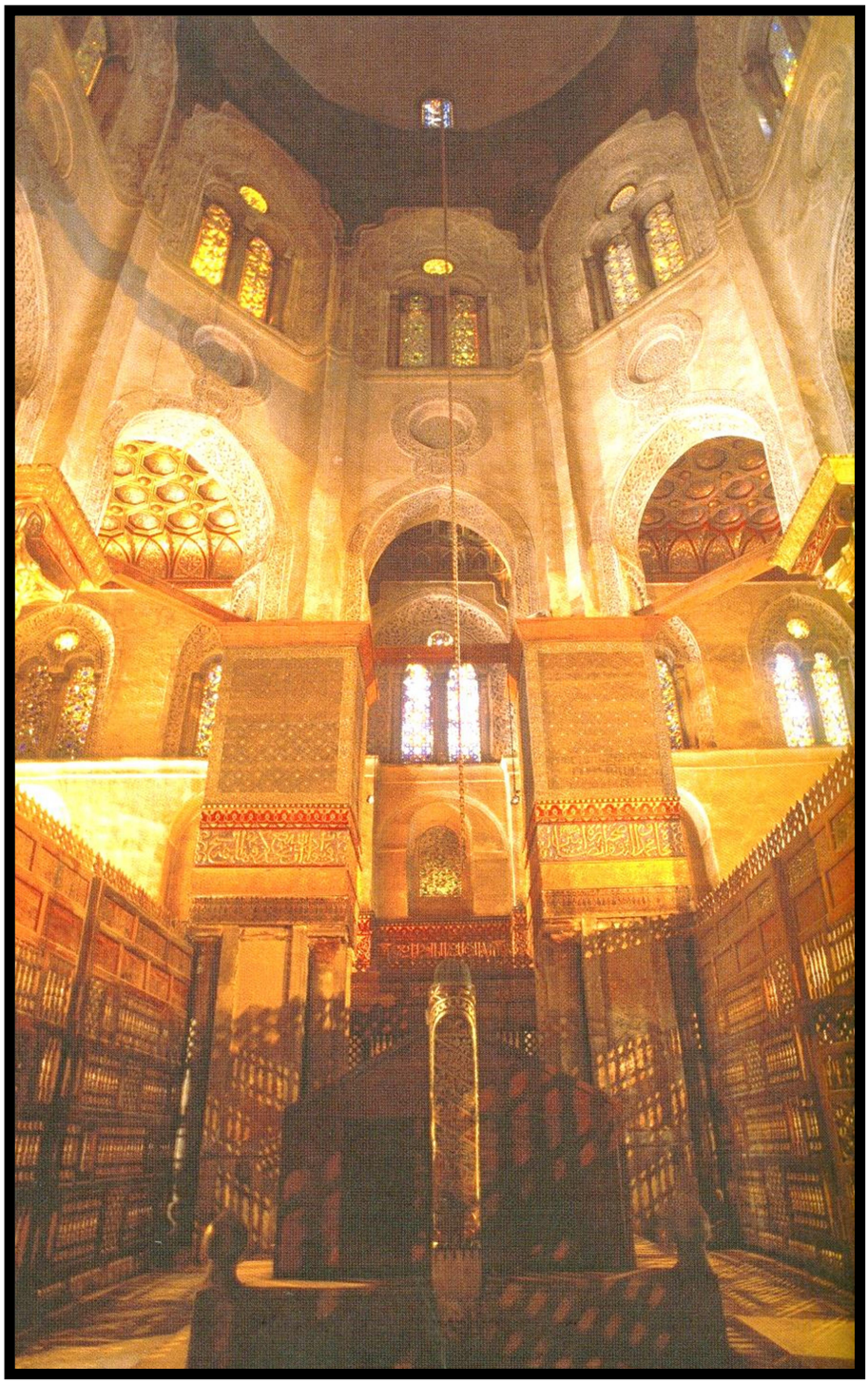

لوحة رقم (2/أ) قبة قلاوون من الداخل

لوحة رقم (2/ب) تبين المقرنصات الخشبية بقبة قلاوون .

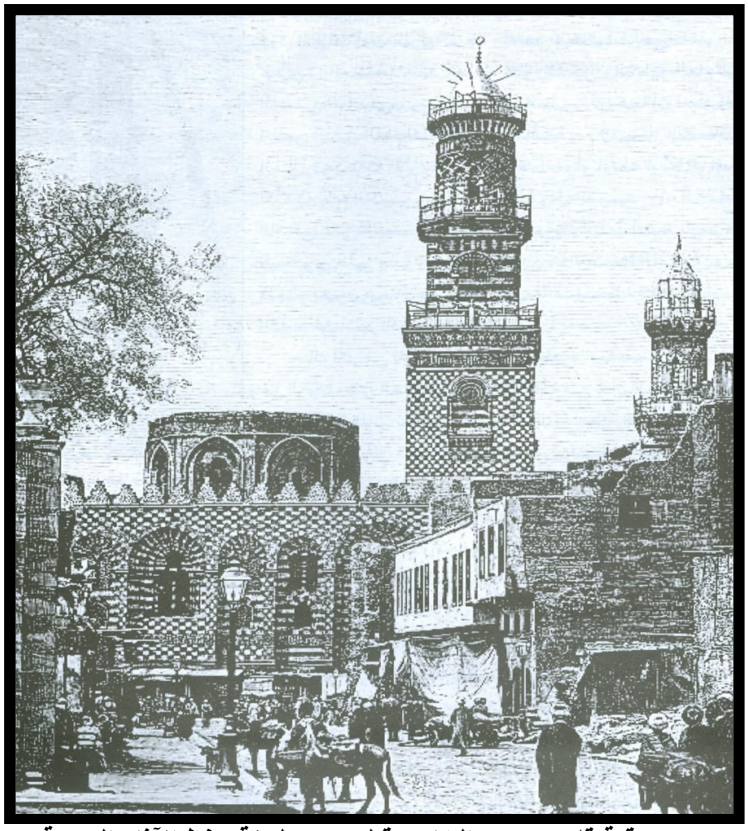

لوحة رقم (3) تبين قبة قلاوون من الخارج قبل ترميم لجنة حفظ الآثار العربية عن: لينبول

لوحة رقم (4) تبين قبة الأشرف خليل بن قلاوون

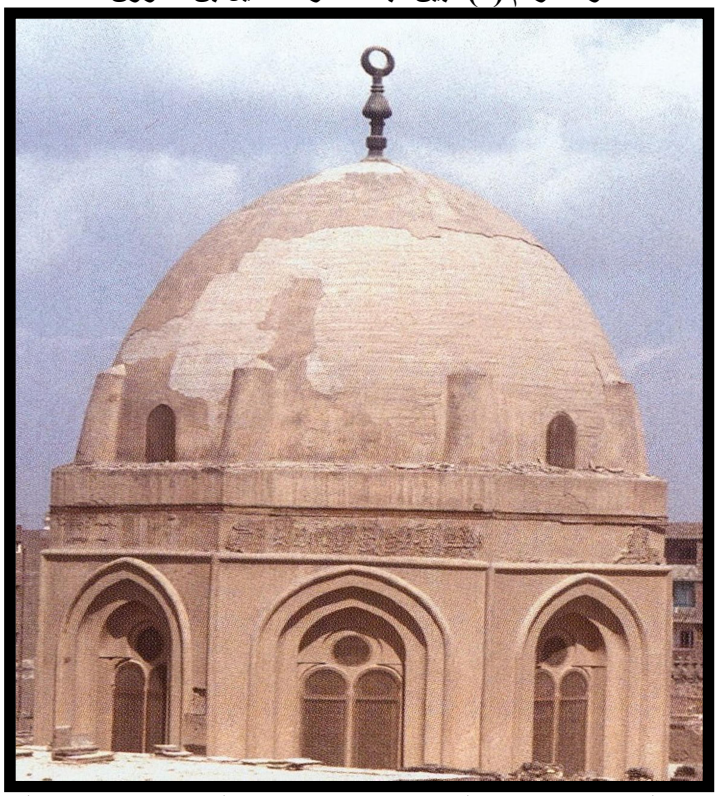

لوحة رقم (5) تبين قبة قلاوون بعد ترميم لجنة حفظ الآثار العربية

لوحة رقم (6) تبين نص تجديد المقصورة في عهد الناصر محمد بن قلاوون

لوحة رقم (7) تبين النص الكتابي المملوكي علي التركيبة عن : علاء الدين عبد العال .

لوحة رقم (8 تبين تجديدات لجنة حفظ الآثار في عهد عباس حلمي

لوحة رقم (9) تبين شاهد قبر يعلوه شكل عمامة يرجع إلي العصر العثماني